قضية الاتحاد

بين مصر والسودان

obeikandl.com

الفصل التاسع عشر

obeikandl.com

أولا: مخطط بريطانيا لفصل السودان عن مصر:

عقب عقب إخماد الثورة المهدية في السودان بعد سقوط أم درمان في 2 سبتمبر 1898 حرصت بريطانيا على أن تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية، وأن يحل محل الإدارة المصرية التي كانت تتولى حكم السودان قبل نشوب الثورة المهدية حاكم عام بريطاني توضع في يده جميع السلطات في السودان.

ونظرًا لما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ في مصر عقب الاحتلال البريطاني لها عام 1882 لذا تمكنت من عقد اتفاقية الوفاق في 19 يناير 1899 بشأن إدارة السودان التي سميت باتفاقية الحكم الثنائي، والتي وقعها عن بريطانيا المعتمد البريطاني في مصر اللورد كرومر وعن مصر بطرس غالي باشا ناظر الخارجية المصرية، وأصبح السودان بموجب هذه الاتفاقية خاضعًا لحكم ثنائي مصري بريطاني من الناحية القانونية ولحكم بريطاني منفرد من الناحية الواقعية.

وقد وافق مجلس النظار ـ مجلس الوزراء المصري ـ برئاسة مصطفى فهمي باشا على هذه الاتفاقية المجحفة التي كان يطلق عليها دائمًا اسم الاتفاقية المشئومة بحكم احتلال الجيش البريطاني لمصر منذ عام 1882، فضلاً عن البرقية التي أرسلها اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر في مصر في 4 يناير 1884 أي قبل 15 عامًا من عقد الاتفاقية والتي قال فيها: «الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التي تراها، ومن بداية العشرينيات من القرن العشرين بدأ تنفيذ المخطط البريطاني الذي كان يستهدف فصل السودان عن مصر فصلاً تاما، فإن حكومة بريطانيا لم تعد تطيق أن ترى مصر تشاركها حتى في مظاهر الإدارة الشكلية للسودان وفقًا لاتفاقية الحكم الثنائي، فقد كانت هذه الظاهرة برغم قلتها تشكل نوعًا من الروابط التي تربط بين شطري الوادي، فإن رفع العلم المصري على الدور الحكومية بجوار العلم البريطاني وتمركز وحدات من الجيش المصري في بعض أرجاء السودان مع بقاء الوحدات

العسكرية السودانية ضمن تشكيلات الجيش المصري كان يبعث الأمل في نفوس الشعب السوداني بأن مصر ما تزال موجودة بينهم» .

تاريخ الصراع بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان:

كانت قضية السودان قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952 تعتبر بحق الصخرة التي تحطمت عليها كل المفاوضات بين مصر وبريطانيا، إذ كان المفاوضون المصريون ـ برغم اختلاف أحزابهم ومذاهبهم ـ يجمعون على التمسك بالوحدة الطبيعية التاريخية بين مصر والسودان، وأصبح المطلبان الأساسيان اللذان يطالب بهما الشعب المصري بريطانيا سواء خلال المفاوضات أو في أثناء انتفاضاته ومظاهراته الحاشدة هما جلاء قوات الاحتلال البريطانية عن أرض الوطن ووحدة وادي النيل .

ونظرًا لأن الإستراتيجية البريطانية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت تهدف إلى فصل السودان عن مصر كي تجعله مركزًا لإمبراطوريتها الواسعة النطاق في قلب القارة السوداء، لذا أصبحت السياسة البريطانية تستهدف القضاء على أي مظهر للوجود المصري في السودان وقطع أية روابط تربط بين البلدين الشقيقين .

وعلى الرغم من عقد اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا فإن بريطانيا خالفت كل نصوص هذه الاتفاقية، وأهدرت جميع حقوق مصر القانونية وأقامت في السودان نظامًا غاشمًا مستبدًا على غرار النظم الديكتاتورية التي كانت تحكم بها مستعمراتها الأخرى دون أي اكتراث بمصالح الشعب السوداني، وقد حاولت مصر تحقيق مطلبيها الرئيسيين من بريطانيا عن طريق المفاوضات ثماني مرات قبل قيام ثورة 23 يوليو أي طيلة سبعين عامًا، ولكن الفشل كان هو نهاية كل هذه السلسلة المتتابعة من المفاوضات، فإن جلاء جيش الاحتلال البريطاني عن أرض مصر لم يتحقق على الإطلاق، كما أصرت بريطانيا على بقاء احتلالها للسودان وإدارته دون اشتراك مصر وعلى رفض أية محاولة لتحقيق وحدة وادي النيل .

وكان لتولي الزعيم سعد زغلول الحكم في 28 يناير 1924 إثر فوز حزب الوفد في الانتخابات النيابية وتشكيل أول حكومة شعبية منذ الاحتلال البريطاني لمصر له صداه الواسع في انبعاث الشعور الوطني بالسودان، إذ نشطت جمعية اللواء الأبيض وكونت فروعًا لها في مختلف مدن السودان، كما تشكلت جمعية الاتحاد السوداني، ولأول مرة منذ السيطرة البريطانية على السودان شهدت العاصمة الخرطوم مظاهرات حاشدة تهتف لوحدة مصر والسودان وللزعيم سعد زغلول مما كان ينذر الحكم البريطاني بعواقب وخيمة.

وعقب تشكيل الوزارة الشعبية في مصر كان السودان هو مثار خلاف كبير بين بريطانيا وحكومة مصر، ففي 17 مايو 1924 أدلى سعد زغلول ببيان في مجلس النواب أعلن فيه عن معارضة الحكومة المصرية لإسناد قيادة الجيش المصري إلى ضابط بريطاني كان يلقب وقتئذ بالسردار، كما أعلن عن معارضتها لأن يجمع هذا السردار بين منصب قيادة الجيش المصري ومنصب الحاكم العام للسودان الذي كان يتحتم عليه البقاء في السودان مما لا يتفق مع مصلحة العمل، وبعد أسبوع واحد أعلن سعد زغلول أمام مجلس النواب أيضًا «أنه من المحال ترك السودان غنيمة باردة للإنجليز» وسرعان ما جاء الرد البريطاني على تصريحات سعد زغلول في البيان الذي أدلى به اللورد بارمور في مجلس اللوردات نيابة عن حكومة العمال في 25 يونيو والذي جاء فيه: «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى، وأستطيع أن أقول من غير تردد أنه لن يسمح بتغيير نظام السودان ولا أن يتم ذلك التغيير دون موافقة البرلمان».

ووصلت المواجهة بين سعد زغلول ورئيس الحكومة البريطانية إلى ذروتها في المفاوضات التي جرت في لندن في أواخر سبتمبر 1924 والمعروفة باسم مفاوضات سعد زغلول ـ مكدونالد، والتي انتهت كما كان متوقعًا إلى فشل ذريع بسبب رفض بريطانيا جلاء قواتها عن مصر وعدم الاتفاق على حل لقضية السودان.

وعندما حدث خلاف حاد بين سعد زغلول والملك فؤاد بادر سعد زغلول بتقديم استقالة حكومته إلى الملك في 15 نوفمبر 1924 وسط مظاهرات حاشدة ملأت شوارع القاهرة وهي تهتف «سعد أو الثورة» مما أجبر الملك على تقديم تنازلات لحمل سعد زغلول على البقاء في الحكم، ولكن تحدد نهائيًا موقف الملك فؤاد خلال ذلك الصدام وهو العداء الكامل لحكومة الوفد.

وعلى الجانب الآخر تم عقد اجتماع في لندن في أغسطس 1924 حضره رامزي ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية واللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر والسير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان، مما أدى إلى وقوع بعض الاضطرابات وخاصة في الخرطوم، وتقرر في هذا الاجتماع سحب القوات المصرية من السودان إذا ما زادت الدعاية المصرية ضد الإنجليزي ووصلت إلى حد الخطر، وفي الوقت نفسه كان اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني متربصًا بالوزارة وأبرق إلى حكومته في 14 نوفمبر 1924 بأنه يتحين الفرصة لتحدي الحكومة المصرية.

وجاءت الفرصة التي كان يترقبها اللورد اللنبي بوقوع حادث مصرع السردار حاكم عام السودان السير لي ستاك الذي أطلق عليه الرصاص بالقاهرة بعد ظهر يوم 19 نوفمبر 1924، وفي 22 نوفمبر تقدم اللورد اللنبي إلى سعد زغلول في رئاسة مجلس الوزراء على رأس مظاهرة عسكرية بإنذار من سبعة بنود، وكان البند الخامس منه ينص على أن تصدر الحكومة المصرية خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان.

وعقب هذا الإنذار أرسل اللورد اللنبي بلاغا آخر إلى سعد زغلول من ثلاثة بنود كان نص البند الأول منه كما يلي:

«بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة تُحوَّل الوحدات السودانية

التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباسمه تصدر البراءات للضباط».

ولم يكن أمام سعد زغلول في مواجهة أعمال القوة التي شرع البريطانيون في القيام بها للضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ ما ورد بالإنذار إلا التقدم باستقالة حكومته إلى الملك فؤاد في 23 نوفمبر 1924 بعد عشرة شهور فقط من توليها الحكم، وعهد الملك فؤاد إلى أحمد زيور باشا تشكيل وزارته الأولى التي تألفت تحت شعار (إنقاذ ما يمكن إنقاذه) وتقديم كل ما أرادته الحكومة البريطانية من مطالب وتنازلات.

وأرسل وزير الحربية محمد صادق يحيى مندوبًا خاصًّا عنه الأميرالاي (العميد) "هيمن" الذي سافر بالطائرة إلى الخرطوم يحمل إلى قادة الوحدات المصرية أمرًا بالانسحاب من السودان والسفر إلى مصر وبعدم المقاومة ضد الإنجليز لتلافي سفك الدماء بلا جدوى، وعقب انسحاب الجيش المصري من السودان تحولت الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة الدفاع السودانية التي أصبحت تخضع للقيادة العليا للحاكم العام البريطاني، وقبلت حكومة أحمد زيور أن تشارك في نفقات هذه القوة بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا، وقد علق أحد الكُتاب البريطانيين على الأحداث التي جرت بأن الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملاً، وبذلك اكتملت المؤامرة البريطانية وزال آخر مظهر حقيقي للوجود المصري في السودان.

توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا عام 1936:

في 26 أغسطس عام 1936 وقعت مصر وبريطانيا في لندن المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة سنة 1936، وقد حددت المادة 11 من تلك المعاهدة العلاقة بين الدولتين بالنسبة للسودان فقد نصت على ما يلي:

(مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي 19 يناير و10 يوليو

1899 فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين).

ويعد هذا النص إقراراً صريحًا من مصر لاتفاقية عام 1899 التي انتزعت انتزاعًا من الحكومة المصرية، والتي تفوض جميع السلطات العسكرية والمدنية إلى الحاكم العام البريطاني الذي يكون تعيينه وعزله عن طريق الحكومة البريطانية والذي يعد نفسه مسئولاً أمامها وحدها، ونظراً لأن اتفاقية عام 1899 اعتبرت بعد توقيعها أنها اتفاقية إذعان وأنها فصل للسودان عن مصر وتحويله إلى مستعمرة بريطانية؛ لذا فإن إقرار معاهدة 1936 لهذه الاتفاقية المجحفة الظالمة يعد إقراراً لوضع بريطانيا في السودان وإكسابه صفة الشرعية.

وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة 11 من هذه المعاهدة على ما يلي:

(يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن السودانيين) ووفقًا للمحضر المتفق عليه بين الطرفين في الملحق الخاص بالمادة 11 فإن الحاكم العام البريطاني هو الذي يحدد عدد الجنود المصريين اللازمين للخدمة بالسودان، وهو الذي يحدد مكان إقامتهم والثكنات اللازمة لهم، ونظرا لإغفال هذه الفقرة بتعمد مفضوح عدم تساوي عدد الجنود من الجيشين وترك هذا التحديد للحاكم العام فقد ترتب على ذلك عدم زيادة القوات المصرية التي أرسلت إلى السودان عقب إبرام المعاهدة في أي وقت من الأوقات عن كتيبة مشاة واحدة، ونظراً لأن نص المادة صريح بأن القوات المصرية في السودان تكون تحت تصرف الحاكم العام وليست تحت القيادة المصرية وأن مهمتها هي الدفاع عن السودان، لذا فإن المهمة الحقيقية لها أصبحت الاشتراك في الدفاع عن السودان ضد منافسي بريطانيا في الاستعمار خاصة بعد الاحتلال الإيطالي للحبشة، أي بمعنى آخر الاشتراك في الدفاع عن الاستعمار البريطاني في السودان.

وكان من أكبر عيوب المادة 11 الخاصة بوضع مصر في السودان هو عدم النص على أن يكون لمصر في مجلس الحاكم العام عدد مساوٍ لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ الحكم الثنائي، ونتيجة لذلك خلا مجلس الحاكم العام – الذي يعتبر الهيئة الحكومية التنفيذية- من أي عضو مصري، حتى مفتش الري المصري في السودان لم يسمح له بهذه العضوية وكذا قائد القوات المصرية بالسودان.

وبعد مضي نحو 13 عامًا على إجبار الجيش المصري على ترك السودان عاد الجيش مرة أخرى إلى السودان بناءً على المادة 11 من معاهدة 1936 التي سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع عن السودان، برغم أن حجم القوات المصرية حدده الحاكم العام البريطاني للسودان بكتيبة مشاة واحدة، وكان سفر أول كتيبة مصرية وهي الكتيبة السابعة مشاة في ديسمبر 1937 حدثًا تاريخيًا مهما، فقد ودعها الشعب المصري باحتفال كبير واستقبلها الشعب السوداني في الخرطوم بترحيب صادق وغمر موكبها في شوارع العاصمة السودانية بالورود والهتافات والزغاريد.

وفي أوائل عام 1947 قررت الأحزاب والهيئات والطوائف تعبيراً عن تمسك الشعب المصري بوحدة وادي النيل اعتبار يوم 19 يناير 1947 الذي يوافق مضي 48 عامًا على توقيع اتفاقية السودان المشئومة يوم حداد عام، ولأول مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد الشامل احتجاجًا على هذه الاتفاقية، فارتدى الناس شارات الحداد وتعطلت المسارح ودور السينما والملاهي، وظهرت الصحف مجللة بالسواد، وعندما اصطدم النقراشي رئيس الوزراء خلال المفاوضات التي كانت قد جرت بينه وبين السير رونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة بالتعنت البريطاني المعهود بشأن قضيتي الجلاء ووحدة وادي النيل قرر مجلس الوزراء في 25 يناير 1947 قطع المفاوضات مع بريطانيا.

ورد السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان على قطع المفاوضات بعقد مؤتمر لإدارته في الخرطوم لتطوير الحكم الذاتي في السودان، فاقترح المؤتمر في 31 مارس 1947 إنشاء مجلس

تنفيذي وجمعية تشريعية للسودان، وبعث الحاكم العام بتوصيات المؤتمر إلى رئيس وزراء مصر، فرد النقراشي في 2 يونيو بأنه من الضروري موافقة مصر على المشروع المقترح، وأنه نظرًا لذلك أحاله إلى الجهات المختصة في مصر لدراسته، وفي 25 نوفمبر بعث النقراشي بملاحظاته على المشروع والتعديلات التي ترى مصر ضرورة إدخالها عليه.

وفي أوائل شهر يوليو 1947 قرر مجلس الوزراء عرض النزاع المصري البريطاني على مجلس الأمن وقال النقراشي في خطابه الأول أمام مجلس الأمن يوم 5 أغسطس فيما يتعلق بالسودان: «إننا نطالب مجلس الأمن بأن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية في السودان أما الذي يقوم مكان هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادي النيل» وفي خطابه الرابع يوم 33 أغسطس قال: «متى أصبح السودانيون أحرارًا في الإعراب عن آرائهم فإنهم والمصريون خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويتفق مع الديمقراطية ومبادئ الأمم المتحدة».

ولكن مجلس الأمن برغم جهود النقراشي ومع وضوح حق مصر كان يخضع لتأثير ومناورات الدول العظمى وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ولذا لم يتمكن من اتخاذ قرار في شكوى مصر واكتفى يوم 10 سبتمبر بالإعلان عن أن القضية ستظل مدرجة في جدول أعمال المجلس، وانتهزت بريطانيا فرصة فشل قضية مصر في مجلس الأمن للمضي في تنفيذ سياستها الاستعمارية في السودان، فأصدر الحاكم العام للسودان قانون الجمعية التشريعية التي حلت محل المجلس الاستشاري القديم، وكذا قانون المجلس التنفيذي الذي حل محل مجلس الحاكم العام القديم، دون أن يأبه لاعتراضات مصر أو تعديلاتها المقترحة على المشروع.

وقد اعتبرت حكومة السودان أن هذا النظام الجديد بمثابة مشروع للسودنة، وهو تعبير يخالف الواقع؛ فإن ذلك النظام قد أعطى للحاكم العام حق الفيتو مما كان يجعل منه حاكمًا بأمره وفي يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله حق تعيين الوزراء وعزلهم ونقض قرارات المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) وحق حل الجمعية التشريعية (البرلمان)، وكان النظام في واقع الأمر صورة مزيفة للحكم الذاتي.

وقد فطن الاتحاديون إلى هدف هذا النظام الذي لم يكن يقصد به سوى تثبيت دعائم الحكم البريطاني الاستعماري في السودان وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادي وجنوبه، فقرروا مقاطعته والامتناع عن المشاركة في الانتخابات المزيفة التي تترتب على تنفيذه وقابلت حكومة السودان المظاهرات التي قامت للاحتجاج على النظام الجديد للحكم ولجميع مظاهر المقاومة الأخرى التي تصاعدت في نوفمبر 1948 بأشد أنواع القمع والشدة، ومضت برغم حالة السخط التي سادت السودان في تحدي إرادة الشعب، وتم افتتاح الجمعية التشريعية في 15 ديسمبر 1948 وتم انتخاب محمد صالح الشنقيطي رئيسًا لهذه الجمعية.

ما ترتب على إلغاء معاهدة 1936 بالنسبة للسودان:

في 12 يناير 1950 تولى مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد رئاسة آخر وزارة وفدية بعد فوز حزب الوفد الساحق في الانتخابات، وكان من أهم الأهداف السياسية التي رسمتها حكومته هو حل القضية المصرية التي طال أمدها لأكثر من ثلاثين عامًا عن طريق التفاوض مع بريطانيا على أساس تحقيق المبدأين اللذين اتفقت عليهما الأمة بجميع أحزابها وطوائفها وهما الجلاء الناجز عن الأرضي المصرية ووحدة وادي النيل.

وبادر الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فطلب من إرنست بيفين وزير خارجية حكومة العمال في بريطانيا، البدء بالمفاوضات بين الدولتين، ورد بيفين بموافقته، وعهد بذلك إلى الفيلد مارشال السير وليم سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية والسير رالف سيتفنسون السفير البريطاني بالقاهرة، وبدأت المباحثات في القاهرة في 5 يونيو 1950 واستغرقت 16 جلسة واشترك في بعضها مصطفى النحاس والوزير إبراهيم فرج وعبد الفتاح عمرو السفير المصري في لندن، كما اشترك في بعضها من الجانب البريطاني إرنست بيفن وزير الخارجية وجيمس بوكر وكيلها وجورج ألين مدير الإدارة الأفريقية بالوزارة.

وفي 8 أكتوبر 1951 أي بعد مضي حوالي 15 شهرًا من بدء المفاوضات بين مصر

وبريطانيا أعلن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر أمام البرلمان (مجلس النواب والشيوخ) قطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها، كما أعلن إلغاء معاهدة 26 أغسطس 1936 واتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو عام 1899 بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء وأولها:

مرسوم بمشروع قانون يقضي بإلغاء القانون رقم 80 لسنة 1936 الخاص بالموافقة على تلك المعاهدة، والثاني: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان)، والثالث: مرسوم بمشروع قانون بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان.

وأقر البرلمان بمجلسيه هذه المراسيم بالإجماع وصدرت بها القوانين رقم 175، 176، 177 لسنة 1951 بعد أن وقعها الملك ونشرت بالجريدة الرسمية في 16، 17 أكتوبر عام 1951، وواجه الحاكم العام للسودان هذا الإجراء بإعلان دستور للحكم الذاتي للسودان، ومن فرط غضبه كاد الحاكم العام البريطاني أن يكرر ما حدث عام 1924 بعد اغتيال السردار السير لي ستاك في عهد سعد زغلول عندما قرر المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي سحب القوات المصرية من السودان بموافقة الحكومة البريطانية وقتئذ، ووضعت حكومة السودان بالفعل خطة لنزع سلاح القوات المصرية المرابطة في السودان وترحيلها إلى مصر برغم أن هذه القوات لم تقم بأي عمل عدائي ضد القوات البريطانية، ولكن الحكومة البريطانية أوقفت تنفيذ هذا القرار بعد احتجاج السفير البريطاني بالقاهرة رالف ستيفنسون على ذلك القرار ومعارضته له حتى لا يزيد التدهور في العلاقات بين مصر وبريطانيا، وأصدرت الجمعية التشريعية السودانية بيانًا ورد فيه ما يلي:

«نستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان دون استشارة الشعب السودان ونرفض أي إجراءات اتخذتها الحكومة المصرية مؤخراً بما يمس الحقوق الطبيعية للشعب السوداني، وتسجل الجمعية أيضًا تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقرره السودانيون أنفسهم».

وكان السودان في ذلك الوقت في فترة حرجة من تاريخه فقد وضعت لجنة تعديل الدستور مشروعًا للحكم الذاتي في السودان، ولكن بعد إلغاء مصر لمعاهدة 1936 رأى ستة من أعضاء اللجنة أن السودان أصبح بلا حكومة شرعية وطالبوا بأن تحل محل الحاكم العام لجنة دولية لإدارة السودان، ورفض الحاكم العام استقبال الأعضاء الستة من اللجنة ثم قرر تعديل الدستور في 26 نوفمبر 1951، وحرصًا من الحاكم العام على التعجيل بالحكم الذاتي للسودان ليواجه السودانيون المصريين مباشرة فقد تم عرض توصيات لجنة تعديل الدستور على الجمعية التشريعية في 23 يناير 1952 فأقرتها بعد نقاش دام ثلاثة شهور، وتم إدخال بعض التعديلات عليها وهكذا تضمن دستور الحكم ما يلي:

= **مجلس وزراء سوداني**: يكون مسئولاً أمام البرلمان ويختار البرلمان رئيس الوزراء الذي يعين الوزراء.

= **البرلمان**: يتشكل من مجلسين: مجلس النواب ويتكون من 97 عضواً ومجلس الشيوخ ويتكون من 50 عضواً.

= **الحاكم العام**: هو السلطة التشريعية العليا وهو مسئول عن الموظفين والشئون الخارجية وله حق الفيتو بالنسبة للجنوب، ومن حقه إعلان حالة الطوارئ الدستورية أي وقف عمل مجلس الوزراء والبرلمان.

وكان أهم عيوب ذلك الدستور هو عدم تحديده فترة زمنية للحكم الذاتي والذي يقرر بعدها شعب السودان مصيره، وقد أقر الحاكم العام مشروع الدستور، وفي 8 مايو 1952 بعث به في صورته النهائية إلى الحكومتين المصرية والبريطانية للموافقة عليه خلال ستة شهور وإلا اعتبر نافذًا، وعندما عرض المشروع على نجيب الهلالي حينما قام بتشكيل وزارته الأولى في أول مارس 1952 امتنع عن الرد، إذ إن مصر في 8 أكتوبر 1951 قامت بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 19 يناير و10يوليو1899 ولذا فإن قبول مصر أو رفضها لدستور الحكم الذاتي معناه أنها عدلت عن ذلك الإلغاء.

وفي يوم 25 أكتوبر 1951 أي بعد 17 يومًا فقط من إلغاء مصر لمعاهدة 1936 واتفاقيتي السودان عام 1899 جرت الانتخابات في بريطانيا التي أسفرت عن سقوط حزب العمال وتولى حزب المحافظين الحكم، وتولى رئاسة الحكومة البريطانية ونستون تشرشل وهو الرجل الذي قاد بريطانيا إلى النصر في الحرب العالمية الثانية وأسندت وزارة الخارجية إلى أنتوني إيدن.

وأمر إيدن السفير البريطاني في مصر السير رالف ستيفنسون بأن يسلم الحكومة المصرية مذكرة يؤكد فيها عزم بريطانيا على المحافظة على حقوقها التي نصت عليها معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899، وأن عمل الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة غير مشروع لتناقضه الكلي مع مبادئ الأمم المتحدة، وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول في مفاوضات في أي وقت لتعديل معاهدة 1936، وفي غضون ذلك تعتبر المعاهدة والاتفاق الثنائي لعام1899 قائمين، وتعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن كل إخلال بالسلام، وعن كل ضرر يلحق بالأرواح والممتلكات نتيجة ما يئول إليه إبطال هذه الاتفاقية.

وفي يوم 17 يناير 1952 بحث مجلس الوزراء البريطاني برئاسة ونستون تشرشل الضغوط الأمريكية للاعتراف بفاروق ملكًا على مصر والسودان واقترح إيدن وزير الخارجية ما يلي:

= عدم اعتراف بريطانيا بلقب مصر والسودان وفي الوقت نفسه لا تطلب من فاروق إلغاء هذا اللقب أو العدول عنه.

= تستمر الإدارة الحالية في السودان في عملها المعتاد دون التأثر بلقب ملك مصر والسودان.

= بعد إقامة الحكم الذاتي للسودان يحدد وضع ولقب فاروق باستفتاء تجرية لجنة دولية يتفق عليها بين مصر وبريطانيا.

= الشرط الوحيد لهذا كله تشكيل حكومة مصرية جديدة غير حكومة النحاس تتفاوض مع بريطانيا بشأن الدفاع المشترك، ومعنى ذلك بوضوح أن بريطانيا ـ نزولاً على الضغوط الأمريكية ـ ستتفق مع مصر على أن تترك فاروقًا يستمتع بلقبه المزيف وتبقى حكومة السودان تمارس الإدارة على السودان وتمهد لقيام الحكم الذاتي.

وفي يوم 26 يناير 1952 وقع حريق القاهرة فأعلن مصطفى النحاس رئيس الوزراء الأحكام العرفية، وفي اليوم التالي قام فاروق بإقالة الحكومة الوفدية وأسند رئاسة الوزارة إلى على ماهر باشا.

وكان على ماهر أول رئيس وزارة لأربع وزارات تم تشكيلها عقب إقالة حكومة مصطفى النخاس وأطلق عليها اسم وزارات الاحتضار أو وزارات الموظفين، ولم يبق على ما هر في الحكم سوى 33 يومًا ثم قدم استقالة حكومته في أول مارس 1952 فقبلها الملك وأسند رئاسة الوزارة إلى أحمد نجيب الهلالي باشا الذي مكث في الحكم أربعة شهور، وخلال مدة حكمه اتخذ خطوة مهمة بشأن السودان فقد قرر التشاور مع السودانيين ووجه الدعوة إلى السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة الذي ينادي باستقلال السودان للحضور إلى القاهرة.

ورأى المهدي أن يوفد بدلاً منه وفدًا من رجاله يستطلع موقف الهلالي وقد ضم الوفد السوداني عبد الله الفاضل المهدي ابن شقيق السيد عبد الرحمن المهدي ومحمد صالح الشنقيطي رئيس الجمعية التشريعية وعبد الرحمن على طه وزير المعارف وإبراهيم أحمد وزير الصحة والشيخ بابو نمر زوج حفيدة المهدي، وبقي الوفد السوداني بالإسكندرية من 27 مايو حتى 12 يونيو يتفاوض مع الهلالي الذي قدم تنازلات أهمها موافقة مصر على حق تقرير المصير للسودانيين في استفتاء عام، وتعديل مراسيم إلغاء معاهدة 1936 الخاصة بالدستور السوداني، وأن يضع السودانيون دستورهم، واشترط الهلالي موافقة السودانيين على لقب الملك.

واتصل الوفد من القاهرة بالسيد عبد الرحمن المهدي في الخرطوم ولما عرضوا عليه المقترحات التي قدمها الهلالي وافق عليها كلها فيما عدا الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان، كما وعد المهدي بزيارة مصر في 25 يوليو 1952، واستقال الهلالي وعين حسين سري باشا رئيسًا للوزراء يوم 2 يوليو وأبلغ أوليفر فرانكس السفير البريطاني في واشنطن وزير الخارجية الأمريكي بموقف بريطانيا النهائي من اللقب يوم 7 يوليو وقال: «إن إصرار فاروق على اللقب سيؤدي إلى كارثة له ولمصر، فإن بريطانيا قد تراجعت نهائيًّا عن الاعتراف بفاروق ملكًا على مصر والسودان بأية شروط».

وإزاء امتداد الخلاف بين حسين سري والسراي بشأن أزمة الجيش قدم حسين سري استقالة حكومته يوم 20 يوليو 1952 بعد أن مكث في الحكم 18 يومًا فقط، وقبل الملك استقالته في 22 يوليو 1952 وعهد في اليوم نفسه إلى نجيب الهلالي بتأليف وزارته الثانية ولكنها لم تبق في الحكم سوى 18 ساعة فقط، فقد تشكلت الوزارة بعد ظهر يوم 22 يوليو وقامت ثورة الجيش ليلة 23 يوليو 1952 بقيادة اللواء محمد نجيب

وكان حاكم عام السودان في لندن عند قيام الثورة المصرية فأسرع يجتمع بالمسئولين بوزارة الخارجية البريطانية يسألهم ويستفسر منهم عن سياسة الحكومة بالنسبة للسودان، وبدأت لندن وواشنطن تفكران في المستقبل وتتساءلان ماذا ستفعل الثورة المصرية بالنسبة للسودان؟ هل ستصر على اللقب للملك الطفل أحمد فؤاد الثاني؟ أم ستكون فرصة للتخلص من اللقب إلى الأبد؟ وكان اللقب هو الطريق المسدود دائمًا للوصول إلى حل للخلاف المصري البريطاني حول السودان.

ثانيًا: قضية الاتحاد مع السودان بعد ثورة 23 يوليو 1952

عندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 لقيت تأييدًا شاملاً من جماهير الشعب السوداني، وكان وجود اللواء محمد نجيب على رأس ثورة الجيش محل ترحيب حار من أغلب السياسيين السودانيين الذين كانت تربطه بعدد كبير منهم علاقات وارتباطات وثيقة، وعلاقة محمد نجيب بالسودان علاقة شخصية قوية ولها جذورها القديمة، فقد ولد بالخرطوم في ناحية تسمى (ساقية أبو معلا) وأمضى طفولته وصباه في السودان وتلقى تعليمه الابتدائي في وادي حلفا ودرس في كلية غوردون بالخرطوم، وتخرج فيها عام 1918 وعين بعد تخرجه مباشرة في الكتيبة 17 مشاة وهي نفس الكتيبة التي خدم فيها والده من قبل وكانت ترابط وقتئذ في الخرطوم، وظل يخدم بها حتى نقل إلى القاهرة في أبريل 1923 ضابطًا بالحرس الملكي ثم نقل منه لاتصاله بالمناضلين وشجعه ذلك على مواصلة دراسته فحصل على ليسانس الحقوق في مايو 1927، كما حصل بعد ذلك على دبلومين في الاقتصاد السياسي والقانون الخاص، وفي المجال العسكري حصل على شهادة كلية أركان الحرب عام 1939.

وكان جد محمد نجيب لوالدته الأميرالاي (العميد) محمد عثمان قد سقط قتيلاً وهو يدافع عن الخرطوم في أثناء الثورة المهدية، كما خدم والده وخاله ضابطين في الجيش السوداني بالسودان، ودفنا هناك بعد وفاتهما، وهكذا كان السودانيون يعتبرون أن محمد نجيب نصفه سوداني ونصفه مصري ولذا أمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في حل قضية السودان التي كانت تعتبر قبل الثورة الصخرة التي تحطمت عليها كل المفاوضات بين مصر وبريطانيا، إذ كان المفاوضون المصريون من مختلف الأحزاب المصرية يتمسكون بالوحدة بين مصر والسودان وبالتاج الملكي المشترك، وكانت بريطانيا التي كانت تعارض هذه الوحدة تستخدم عبارة حق تقرير المصير كورقة رابحة في يدها من أجل فرض التفرقة بين شطري وادي النيل وإفشال المفاوضات.

وكانت وجهة نظر محمد نجيب في هذه القضية تختلف تماماً عن وجهة نظر الأحزاب المصرية في مفاوضاتها مع بريطانيا قبل الثورة، وقد عبر عن رأيه في الصفحة 110 من كتابه «كلمتي للتاريخ» فقال:

«كان موضوع تقرير المصير بالنسبة لي أمراً لا يزعجني ولا يثير القلق في نفسي فقد كنت أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبي وادي النيل، كما أنني كنت أحترم إرادة شعب السودان تماماً كما أحترم إرادة شعب مصر، وبدأت التحرك من أجل تحقيق هذه الخطوة التي كانت جميع الأحزاب المصرية تعارضها في الماضي لعدم ثقتها في قدرتها على مواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطاني وممثله الحاكم العام هناك».

وعندما التقى قائد الجناح (المقدم طيار) حسين ذو الفقار صبري أركان حرب القوات المصرية في السودان بالسيد علي الميرغني قال له الأخير: «كيف حال ابننا الطيب نجيب؟ إنه قريب إلى قلوبنا.. كان يزورنا باستمرار وشقيقه اللواء علي كان هنا حتى عام 1950 اليأور المصري للحاكم البريطاني». وبعث ريتشز المفوض البريطاني التجاري في الخرطوم إلى لندن يصف مشاعر حزب الأمة الذي طالب بالاستقلال عن مصر إزاء محمد نجيب فقال: «أعضاء حزب الأمة بشكل عام يشعرون مع أغلبية السودانيين بالإعجاب بل بالحب للواء محمد نجيب

شخصيًا، فهو نصف سوداني وبذلك فهو واحد منهم، بل إن أكثر السودانيين معارضة لمصر تحدث أمامي بإعجاب عن اهتمام نجيب وكرمه مع السودانيين الذين زاروا القاهرة قبل وبعد توليه المنصب، وكثير من السودانيين يعتقدون اعتقاداً جازمًا بأن اللواء نجيب نوع جديد من المصريين سيكون من الممكن التعاون مع نظامه بشكل ودي ومشرف» .

وكانت سياسة بريطانيا هي تنفيذ الحكم الذاتي في السودان وإقامة برلمان سوداني يقرر مصير السودان، وقد قاطع الاتحاديون السودانيون كلا من المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية اللذين وردا في دستور الحكم الذاتي وكان من المنتظر مقاطعتهم أيضًا للبرلمان السوداني، مما يؤدي في هذه الحالة إلى أن أغلبية البرلمان من حزب الأمة الذي يطالب بالاستقلال، وكانت بريطانيا تتعجل إجراءات الانتخابات للبرلمان الجديد لأنه سوف ينهي قضية الوحدة أو الاتحاد بين مصر والسودان، وكان أهم عامل يشجع بريطانيا على إجراءات الانتخابات أن الحاكم العام سبق له تسليم كل من مصر وبريطانيا في 8 مايو 1952 ـ قبل ثورة 23 يوليو ـ مشروع دستور الحكم الذاتي، وأكد للدولتين أن هذا الدستور سوف يصبح نافذًا بعد ستة شهور من ذلك التاريخ أي في يوم 8 نوفمبر 1952 إذا لم ترد الدولتان بموافقتهما أو ملاحظاتهما على مشروع الدستور .

وفي القاهرة اجتمع مجلس قيادة الثورة بمبنى القيادة العام بكوبري القبة في منتصف أغسطس عام 1952 لبحث موقف المجلس من السودان، وأوكل المجلس إلى الرائد صلاح سالم أمر تنفيذ السياسة التي أقرها مجلس قيادة الثورة في الجلسة نفسها بالنسبة للسودان والتي كانت تتلخص فيما يلي :

= الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا في أمور علاقة مصر بالسودان .

= زوال الحكم البريطاني المدني والعسكري في السودان شرط أساسي لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم .

= العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليضمن أكبر قدر من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال التي تمهد لتقرير المصير .

وأبلغ السفير البريطاني بالقاهرة اللواء محمد نجيب يوم 19 أكتوبر أن الحكومة البريطانية قررت الموافقة على مشروع الدستور، وأعلن أنتوني إيدن وزير الخارجية في مجلس العموم يوم 22 أكتوبر أن بريطانيا أبلغت الحاكم العام موافقتها على مشروع الدستور، وأن الحكومة البريطانية والحاكم العام في السودان يرغبان في بحث وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن مشروع الدستور .

وفي يوم 2 نوفمبر ـ قبل ستة أيام من الموعد الذي يخول للحاكم العام للسودان إصدار القانون الأساسي المتضمن التعديلات الدستورية وتعديلاته ـ قدم اللواء محمد نجيب مذكرة إلى السفير البريطاني بالقاهرة بملاحظاته على مشروع الدستور السوداني وفي هذه المذكرة أعلنت مصر رأيها ومقترحاتها كما يلي :

= مصر تؤمن بحق السودانيين في تقرير المصير .

= تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يمارس السودانيون خلالها الحكم الذاتي لتهيئة الجو المحايد لتقرير المصير .

= يحتفظ بالسيادة للسودانيين خلال فترة الانتقال .

= يمارس الحاكم العام السلطة الدستورية العليا خلال فترة الانتقال بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء : اثنان سودانيان يوافق عليهما البرلمان السوداني ومصري وبريطاني وهندي أو باكستاني .

= تشكل لجنة دولية من سبعة أعضاء تقرر موعد إجراء الانتخابات وكذا الإشراف عليها، وتتكون من ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ومصري وبريطاني وأمريكي وهندي أو باكستاني (يرأس اللجنة) .

= تنتخب بعد فترة الانتقال جمعية تأسيسية لتقرير المصير : تختار إما ارتباط السودان بمصر على صورة ما وإما الاستقلال التام .

= تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل انتخابات الجمعية التأسيسية بعام على الأقل .

وأرسل السفير البريطاني في القاهرة برقية إلى وزارة خارجيته بعد تسلمه المذكرة المصرية جاء فيها «قبول الحكومة المصرية لمبدأ الحكم الذاتي الفوري وتقرير المصير للسودانيين خلال فترة محددة يمثل خطوة مشهودة للأمام ويقربها أكثر من وجهات نظر الحكومة البريطانية» .

دعوة ممثلي الأحزاب السودانية للحضور إلى القاهرة:

ذكر محمد نجيب أن خطوته الأساسية الأولى كانت تستهدف جميع السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر ، ومن أجل هذا الغرض وجه الدعوة لجميع زعماء الأحزاب السودانية للحضور إلى القاهرة ، وكان السيد عبدالرحمن المهدي راعي حزب الأمة الذي يدعو إلى استقلال السودان قد التقى مع أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني في لندن في 11 أكتوبر 1952 ، وكان برفقة المهدي اثنان من أعوانه المقربين وهما ابنه صديق المهدي وعبدالرحمن على طه ، وأجريت محادثات بين الطرفين أبدى فيها المهدي رأيه في ضرورة منح السودان حق تقرير المصير .

واستجابة للدعوة التي وجهها اللواء محمد نجيب توجه عبدالرحمن المهدي ورفيقاه من لندن إلى القاهرة مباشرة يوم 20 أكتوبر ، وانضم إلى المهدي في القاهرة وفد مؤلف من 70 فردًا من زعماء حزب الأمة وزعماء القبائل فاستضافتهم مصر في قصر آل لطف الله بالزمالك (فندق الماريوت حاليًا) واستقبل المهدي في القاهرة أروع استقبال ورحبت به الصحافة المصرية ترحيبًا حارًا .

وقد بدأت المفاوضات مع المهدي يوم 22 أكتوبر واستغرقت أسبوعًا كاملاً وانتهت يوم

29 أكتوبر باتفاق تم توقيعه بمقر مجلس الوزراء المصري، وقد وقعه عن مصر الرئيس محمد نجيب رئيس الوزراء وعلى ماهر وحسين ذو الفقار صبري وصلاح سالم وعن حزب الأمة عبدالله الفاضل المهدي وداود الخليفة عبدالله وعابد عبدالرحمن عبدون ومحمد صالح الشنقيطي وبابونمر وميرغني حسين وعبدالرحمن على طه ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وعبدالسلام الخليفة عبدالله وأيوب عبدالماجد وزيادة أرباب ويعقوب عثمان.

وكان الاتفاق يتضمن ترحيب مصر بالحكم الذاتي التام للسودان ويحتفظ السودانيون بحق السيادة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما تضمن الاتفاق الموافقة على تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان والذي سيطبق طوال فترة الانتقال، وتعديل قانون الانتخاب بحيث تكون انتخابات مباشرة في كل أرجاء السودان عدا بعض المناطق في الجنوب، فضلاً عن إنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وأخرى للسودنة وثالثة للخدمة العامة.

وقبل أن تلبي الأحزاب الاتحادية دعوة مصر لهم للحضور إلى القاهرة رأى زعماؤها أن تبدأ رحلتهم بزيارة لندن مثل عبدالرحمن المهدي لمقاومة أي ضغوط على الحكومة البريطانية قد يكون المهدي قد نجح في القيام بها، واستقبل أنتوني إيدن وفد الجبهة المؤيدة للاتحاد مع مصر وكان يتألف من ميرغني ومبارك زروق وخضر عمر ودرديري أحمد إسماعيل والدكتور على إدوار ويحيى الفضلي ومحمد أمين حسين، وفي المحادثات التي دارت بين الطرفين أبدى زعماء الجبهة الوطنية الاتحادية لوزير الخارجية البريطاني وجهة نظرهم التي كانت تدعو لعدم إجراء الانتخابات التي يعقبها تقرير المصير، إذ إنهم يريدون استفتاءً فوريًا لتقرير مصير السودان ولكن إيدن لم يوافق على رأيهم وقال لهم إنه بعد انعقاد البرلمان السوداني فإذا رغبت الأغلبية في إجراء الاستفتاء فليس هناك ما يمنع ذلك.

ومن العاصمة البريطانية لندن اتجه الوفد إلى القاهرة التي كانت وفود الأحزاب الاتحادية قد تجمعت فيها: الأشقاء برئاسة إسماعيل الأزهري وجناح آخر للأشقاء برئاسة محمد نور الدين والجبهة الوطنية وحزب الأحرار وحزب وادي النيل والحزب الوطني برئاسة الشريف الهندي

وكذا ممثلون عن الاتحاديين وبدأت المفاوضات بينهم وبين الوفد المصري الذي تفاوض من قبل مع حزب الأمة برئاسة اللواء محمد نجيب، ولم تستمر المفاوضات بين الطرفين فترة طويلة فقد تم الاتفاق يوم 28 أكتوبر 1952 على قبول مبدأين:

أولهما: توحيد الأحزاب السودانية في حزب واحد مع تفويض لجنة سودانية ثلاثية من الدرديري أحمد إسماعيل وخضر محمد وميرغني حمزة لوضع ميثاق تأليف الحزب.

وثانيهما: قبول الحكم الذاتي للسودان وتوفير الجو المحايد لممارسة حق تقرير المصير بعد فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات.

وفي أول اجتماع للواء محمد نجيب مع الزعماء السودانيين اكتشفوا أن تغييراً كبيراً قد طرأ على السياسات الرسمية المصرية تجاه السودان، فقد قال محمد نجيب:

«إذا كان لمصر في العهد الماضي مطامع في السودان فقد ذهب هذا العهد وذهبت معه مطامعه، إن مصر الحديثة لا تفكر في يوم من الأيام أن تكون لها مطامع ولكنها تؤمن بأن لها مصالح في السودان، وثمة فارق كبير بين المصالح والمطامع وبقدر ما تؤمن مصر بان لها مصالحها في السودان تؤمن أن للسودان مصالح في مصر».

وفي الثالث من نوفمبر 1952 وفي منزل اللواء محمد نجيب تم توقيع الاتفاق بين الطرفين وقعه عن مصر اللواء محمد نجيب وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبري والصاغ صلاح سالم، ووقعه عن الجبهة الاتحادية إسماعيل الأزهري والدرديري محمد عثمان ومحمد نور الدين وحماد توفيق وعلى البرير، ولم يطل عمل اللجنة الثلاثية كثيراً، فقد انتهت سريعًا من وضع ميثاق تأليف الحزب الوطني الاتحادي الذي ضم كافة الأحزاب الاتحادية، وتم اختيار إسماعيل الأزهري رئيساً للحزب ومحمد نور الدين نائبًا له وخلف الله خالد أمينًا للصندوق.

واقتصر الاتفاق على تحديد قادة الحزب دون تحديد برنامج أو دستور له، كذا لم يتم تحديد مبادئه أو أهدافه أو أسس الاتحاد مع مصر، وكان هذا هو الخطأ الكبير الذي دفعت مصر والسودان ثمنه الغالي فيما بعد.

واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيارهم عند تقرير المصير على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أي ارتباط بدولة أخرى، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار في تحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الإدارة وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية التي سوف يناط بها تقرير المصير. وبارك المهدي والميرغني كلاهما هذا الاتفاق، وهكذا وجد البريطانيون الأمر الذي استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم خلال أسابيع وأصبحت ورقة تقرير المصير في يد مصر بعد أن كانت في يد بريطانيا.

المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتعديل الدستور السوداني :

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتعديل دستور الحكم الذاتي في السودان يوم 20 نوفمبر 1952 واستمرت حتى 11 فبراير 1953 (حوالي ثلاثة شهور) عقدت خلالها تسع جلسات للمفاوضات في مقر رئاسة مجلس الوزراء بالقاهرة، وتشكل الوفد المصري برئاسة اللواء محمد نجيب وعضوية الرائد صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري والدكتور حامد سلطان أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة والسفير على زين العابدين، وتشكل الوفد البريطاني برئاسة رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة وعضوية مايكل كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وتوني باروز السكرتير الأول للسفارة.

وفي الجلسة الأولى للمفاوضات دار الحوار حول ثلاث نقاط رئيسية أصر عليها الوفد البريطاني :

1ـ سلطات لجنة الحاكم العام.

2ـ سلطات الحاكم العام بالنسبة لجنوب السودان.

3ـ السلطات الاستثنائية للحاكم العام في حالات الطوارئ.

وقد حدث خلاف بين الوفدين فقد تمسك الوفد البريطاني بأن تبقى سلطات الحاكم العام

السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان كاملة دون تغيير، وأن تكون لجنة الحاكم العام استشارية وأن يمارس الحاكم العام سلطات استثنائية في جنوب السودان في حالة الطوارئ، وإزاء رفض الوفد المصري هذه الشروط تم تأجيل الاجتماع أربعة أيام.

وفي الجلسة الثانية يوم 24 نوفمبر استمر الخلاف بين الوفدين فقد أصرّ البريطانيون على أن تكون سلطات الحاكم العام مطلقة بالنسبة للجنوب بينما أصر المصريون على ضرورة عدم ذكر كلمة الشمال أو الجنوب حتى لا يظهر أنه لا توجد وحدة كاملة في السودان، وفي الجلسة الثالثة يوم 26 نوفمبر دار الحوار حول النقاط الثلاث الخاصة بلجنة الحاكم العام وسلطاته الاستثنائية في الجنوب، وأخيرًا أصر كلا الوفدين المصري والبريطاني على ضرورة استشارة السودانيين في الموقف بصرف النظر عما سيؤدي إليه ذلك من تأخير.

وعقد الوفدان المصري والبريطاني جلستين للمفاوضات خلال شهر ديسمبر، وبرغم الحوار الطويل الذي دار بين الطرفين خلالهما، وبرغم الجهود الأمريكية التي بذلك لمحاولة إنجاح المفاوضات، وبرغم اجتماع مجلس الوزراء البريطاني عدة مرات في لندن لبحث مفاوضات القاهرة فإن عدة نقاط رئيسية لم يتيسر حلها أثناء المفاوضات، وكان أهمها المسئولية الخاصة للحاكم العام للسودان بشأن الجنوب، وتحديد مدة الفترة الانتقالية وعلاقة ذلك بإتمام سودنة الإدارة البريطانية الحالية، ثم اختصاص البرلمان السوداني بعد انتخابه بالمسائل الخاصة بسلطات لجنة الحاكم العام، ونظرًا لأن بريطانيا خشيت أن تؤدي هذه العقبات إلى إقدام مصر على قطع المفاوضات، لذا اقترح السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة على اللواء محمد نجيب أن يقوم الرائد صلاح سالم عضو الوفد المصري بالمفاوضات بجولة في جنوب السودان ليرى بنفسه أحوال الجنوب ويدرك الأخطار التي يتعرض لها، وحاجة أهل الجنوب إلى الضمانات التي تجعلهم يطمئنون على سلامتهم ومستقبل منطقتهم عقب التطورات السياسية الكبيرة التي جدت على السودان، وخشية من حدوث أي اعتداءات أو مظاهرات ضد الرائد صلاح سالم ومرافقيه خلال جولته المنتظرة في الجنوب لذا أرسل

السفير البريطاني برقية عاجلة إلى الخرطوم لتنبيه الحاكم العام إلى الأثر الوبيل الذي سوف ينعكس على سير المفاوضات إذا وقعت مثل هذه الأحداث، وضرورة تأمين رحلة الرائد صلاح سالم بشتى الوسائل.

رحلة صلاح سالم في جنوب السودان:

غادر صلاح سالم الخرطوم يوم 28 ديسمبر 1952 وبرفقته الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف والعقيد عبدالفتاح حسن قائد القوات المصرية في السودان وبعض رجال السكرتارية والحراسة متوجهين إلى (جوبا) عاصمة المديريات الاستوائية الثلاث على متن طائرة حربية من طراز (داكوتا)، وتوجه صلاح سالم ومرافقوه بالسيارات من جوبا إلى المديريات الثلاث واستغرت الزيارة عشرة أيام كاملة بين أدغال الجنوب قطعوا خلالها ثلاثة آلاف كيلومتر، وقد أحيطت الزيارة بهالة ضخمة من الدعاية فقد نجح صلاح سالم في اجتذاب مشاعر أهل الجنوب إليه عن طريق قيامه بعملين كانا غير مألوفين بالنسبة لهم في ذلك الوقت.

أولهما: مواجهته المحافظ البريطاني ومناقشته بشجاعة أمام الجماهير التي كانت تنظر إليه وقتئذ كأنه إله معبود، وقيامه بنقد أسلوبه في معاملة الأهالي نقداً لاذعًا.

ثانيهما: مشاركته لقبيلة الدنكا في غابات تيمولي رقصتهم للحرب عاريًا مثلهم إلا من قطعة من ملابسه الداخلية وفقًا لتقاليدهم التي كانت تحتم عليهم التجرد من كل ثيابهم أثناء الرقص، وعلى الرغم من أن هذا العمل قد قوبل من أهالي الجنوب بالحماسة والسرور فإنه قوبل بالسخرية من بعض الدوائر السياسية وخاصة في بريطانيا مما جعل الصحف البريطانية تطلق عليه اسم (الصاغ الراقص).

وقد نجح صلاح سالم في هذه الرحلة نجاحًا كبيرًا فقد تمكن من جمع ألوف من التوقيعات التي كانت تؤيد موقف مصر في المفاوضات مع بريطانيا، وكان من بين الموقعين بعض الأعضاء في الجمعية التشريعية وعدد من زعماء القبائل وممثلون عن قبلية الدنكا التي تضم حوالي نصف

مواطني الجنوب، وبرغم ما وجه إلى هذه الرحلة من عبارات الإعجاب من المؤيدين أو سهام النقد من المعارضين فمن المؤكد أنها كانت رحلة تاريخية أسهمت في تغيير أوضاع قديمة في السودان، وقد أوضح صلاح سالم عدة حقائق عن هذه الرحلة في مذكراته التي نشرها في جريدة الشعب عام 1956 التي أسندت إليه رئاسة تحريرها عقب استقالته من جميع مناصبة فقال:

«عندما أصر الجانب البريطاني على ضرورة إقامة كيان منفصل للجنوب عن شمال السودان وقدموا مستنداتهم التي تثبت رغبة زعماء القبائل الجنوبية في الانفصال، قطعت المفاوضات وطرت يومها إلى الخرطوم لأجد حلاً لهذه المشكلة وواصلت رحلتي إلى المديريات الجنوبية لأكون أول مصري منذ خروج الجيش المصري من السودان عام 1924 أقابل وأتفاهم وأتعرف على هؤلاء الجنوبيين، قطعت أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر في قلب الأدغال واصطحبت خمسة مترجمين وعشرات من المعاونين، وقبل أن أواصل رحلتي من الخرطوم إلى الجنوب واجهني أكثر من سياسي في الخرطوم وأكثر من زعيم بخوفه من هذه الرحلة حتى لا أواجه حقائق وأوضاعًا قد تثبت حجة الإنجليز وتؤيد سياسة الفصل بين شطري السودان، وخاصة أن الحكام والإداريين وقتها كانوا كلهم من الإنجليزي ويسيطرون على كل شيء، تعاونهم خمسمائة إرسالية تبشيرية أجنبية هدفها تنفيذ سياسة الحاكم العام ومعاونيه، وكان منطق العديد من القادة والسياسيين في الخرطوم أنهم فقدوا كل أمل في قضية الجنوب والجنوبيين».

توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا:

عقب نجاح رحلة صلاح سالم إلى جنوب السودان وعودته إلى الخرطوم أضاف إلى نجاحه نجاحًا جديداً وفي نفس الأهمية، وهو الاتصال المباشر مع كل الأحزاب السياسية السودانية وإقناع زعمائها بالتوقيع جميعًا يوم 10 يناير 1953 على اتفاق شامل وصفه إسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي في مذكراته بأنه «أعظم اتفاق في تاريخ السودان بين الأحزاب

السياسية» قد تضمن مبدأ تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسودان، كما كان يقربهم من تحقيق أغلى أمانيهم وهي حريتهم المطلقة بعد انتهاء فترة الانتقال في تقرير مصير السودان دون أي تدخل أو وصاية من البريطانيين.

واضطرت بريطانيا عقب اتفاق الأحزاب السياسية السودانية مع صلاح سالم إلى استئناف المفاوضات مع مصر يوم 12 يناير 1953 بعد أن كانت قد توقفت يوم 22 ديسمبر 1952 بعد الاجتماع الخامس لوفدي مصر وبريطانيا، وقد استمر الحوار الدائر بين الوفدين طوال أربعة أسابيع تخللتها عدة اجتماعات لمجلس الوزراء البريطاني في لندن، وكذا لمجلس قيادة الثورة في مصر لبحث نقاط الخلاف بين الوفدين، ولم يسلم الأمر من تدخل أمريكي للضغط على الطرفين المتفاوضين وخاصة عقب انتخاب الجنرال إيزنهاور رئيسًا جديدًا للولايات المتحدة بهدف حثهما على سرعة توقيع الاتفاقية منعًا لحدوث اضطرابات خطيرة في مصر والسودان، أو أعمال عدائية ضد بريطانيا مما يهدد الأمن والاستقرار في الدولتين بل وفي الشرق الأوسط كله.

وفي صباح يوم 12 فبراير 1953 اجتمع الوفدان المصري والبريطاني بكامل أعضائهما بمقر رئاسة الوزراء المصري للتوقيع على الاتفاقية، وقد وقعها عن مصر اللواء محمد نجيب وعن بريطانيا السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة الذي أعلن أن توقيع اتفاقية السودان سيفتح عهدًا جديدًا بين مصر وبريطانيا.

وكانت اتفاقية السودان تشمل خمس عشرة مادة كان من أهمها ما يلي:

= رغبة في تمكين السودانيين من تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وتعتبر فترة الانتقال تصفية للإدارة الثنائية ويحتفظ خلال هذه الفترة بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير وينبغي ألا تتعدى فترة الانتقال ثلاثة أعوام.

= يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقًا لقانون الحكم الذاتي بموافقة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام التي تشكل من خمسة أعضاء : اثنان منهم سودانيان والثالث مصري والرابع بريطاني والخامس باكستاني، وهو الذي يتولى رئاسة اللجنة، وقد شكلت لجنة الحاكم العام من الدرديري عثمان وإبراهيم أحمد (السودان) وحسين ذو الفقار صبري (مصر) وجرافتي سميث (بريطانيا) وبيان ضياء الدين (باكستان).

= الاحتفاظُ بوحدة السودان بوصفه إقليمًا واحدًا مبدأٌ أساسي للسيادة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ولا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له وفقًا لقانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

= تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو هندي، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي، وتكون وظيفة اللجنة دراسة مشروع قواعد الانتخاب لإجراء الانتخابات القادمة في أقرب فرصة ممكنه بحيث تتم في جميع أرجاء السودان في وقت واحد.

= رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

أـ عضو مصري وعضو بريطاني ترشح كلا منهما حكومته، ثم يعينهما الحاكم العام وثلاثة أعضاء سودانيين يتم تعيينهم بموافقة لجنة الحاكم العام.

ب ـ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون أن يكون له حق التصويت، وتكون وظيفة هذه اللجنة (المقصود لجنة السودنة) إتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير وتتم لجنة السودنة مهمتها في مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام.

= تنتهي فترة الانتقال على الوجه التالي :

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويعلن الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار ثم تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعًا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات لرقابة دولية .

= تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب القوات من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر .

= تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول: أن تقرر مصير السودان بوصفه وحدة لا تتجزأ، ويتقرر مصير السودان إما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة، وإما أن تختار الاستقلال التام .

الثاني: أن تعد دستوراً للسودان كما تضع قانونًا لانتخاب برلمان سوداني دائم، وتتعهد الحكومتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وأصدر السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان في 21 مارس 1953 قراراً ببدء سريان الاتفاقية اعتباراً من ذلك اليوم، وهكذا أسقطت الاتفاقية الحكم الثنائي وأنهت رسميًّا اتفاقية الوفاق المشئومة التي وقعت في 9 يناير 1899، كما كانت الاتفاقية تعني تصفية حقيقية للإدارة البريطانية في السودان التي استمرت نحو 55 عامًا، وهكذا كانت جميع الدلائل تشير إلى نجاح السياسة الجديدة التي اتبعتها ثورة الجيش في معالجة قضايا السودان مع بريطانيا، والتي كانت تتسم بالواقعية واحترام الشعب السوداني بعد تلك السلسلة الطويلة من المفاوضات التي

أجراها السياسيون المصريون قبل الثورة مع بريطانيا، والتي توالى فشلها لإصرارهم على ضم السودان إلى مصر في وحدة يظلها التاج الملكي مما جعل اللقب الذي كان يطلقه الملك السابق فاروق على نفسه وهو مصر والسودان اسمًا على غير مسمى وضربًا من الوهم والخيال، وكان للشعبية الجارفة التي أحرزها اللواء محمد نجيب في السودان بحكم مولده ونشأته في ربوعه وصلاته الوثيقة القديمة بالسياسيين السودانيين فضل كبير في ذلك النجاح الباهر والسريع الذي أحرزته السياسة المصرية في قضية السودان في فترة لم تتجاوز ستة أشهر فقط على قيام الثورة.

المناورات بين حزب الأمة وبريطانيا لإفشال الوحدة:

فور توقيع اتفاقية السودان بالقاهرة في 12 فبراير بدأت الاتصالات بين حزب الأمة والسلطات البريطانية سواء في الخرطوم أو لندن لمنع تحقيق الوحدة بين مصر والسودان، وبدأ السيد عبدالرحمن المهدي راعي حزب الأمة في مطالبة البريطانيين بمساعدته ماليًا في المعركة الانتخابية، وإبداء قلقه للنجاح الذي حققته الدعاية المؤيدة لوحدة مصر والسودان واقترح المستر (لوسي) المستشار السياسي للحاكم العام للسودان دعوة السيد عبدالرحمن المهدي لزيارة لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث يوم 2 يونيو كدليل على صداقة بريطانيا ومشاعرها الطيبة نحو السودان، مع الحرص على إظهار علامات الاحترام والتكريم له، واقتراح دعوته إلى حفل رسمي في قصر باكنجهام وكذا لقاء مع ونستون تشرشل رئيس الوزراء وسرعان ما وافقت الحكومة البريطانية على اقتراحاته.

وخلال وجود المهدي في العاصمة البريطانية التقى مع سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية وأخطره بأنه إذا لم تتوقف الحكومة المصرية عن تدعيمها للحزب الاتحادي في السودان فسيعلن حزب الأمة أن الاتفاقية التي أبرمت بينه وبين اللواء محمد نجيب في القاهرة يوم 29 أكتوبر 1952 تعتبر منتهية، وأن الوقت قد حان ليعمل السودانيون والبريطانيون معًا لإجهاض مشروع الوحدة، وأيده الوزير البريطاني في موقفه وطالبه بضرورة أن يشكل أنصار الاستقلال جبهة مشتركة وأن يحدث تفاهم وتنسيق بين حزب الأمة والحزب الاشتراكي الجمهوري في الانتخابات لضمان النجاح.

ودعا السيد عبدالرحمن المهدي المستر ريتشز المفوض التجاري البريطاني إلى منزله لتناول الشاي يوم 5 أغسطس 1953، وطلب منه بإلحاح أن تمد الحكومة البريطانية حزب الأمة وأنصار الاستقلال بمساعدات مالية كافية من خلاله ـ أي المهدي ـ حتى يواجه الأحزاب الوحدوية التي تحظى بمساعدات مالية كبيرة من مصر، ولم يكن في صلاحية المفوض التجاري البريطاني تلبية مطلبه، فإن بريطانيا كانت تواجه وقتئذ أزمة مالية وكانت سياستها مع السودان هي أن تقتصر مساعداتها للهيئات والأحزاب الانفصالية على المشورة الفنية، ومساندة الإدارة البريطانية في الخرطوم لمرشحيها في الانتخابات على قدر الإمكان، وأن تكون لها علاقة صداقة وثيقة بالسودان مع الحرص على عدم تحويل هذا البلد إلى عالة على بريطانيا من الناحية المالية، وعندما أدرك السيد عبدالرحمن المهدي أن مطالبه الملحة من المفوض التجاري في الخرطوم لم تنفع، أرسل نجله صديق المهدي إلى لندن حيث التقى بالمستر جيمس بوكر الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية، وجرت محادثات بين الطرفين بشأن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الأمة انتهت بتدوين اتفاق سري للتعاون بين الحكومة البريطانية والحزب لتحقيق قضية استقلال السودان تعهد حزب الأمة فيه بأن يعلن أن مصر حطمت اتفاقيتها معه، ويقوم بشن حملة شعواء ضد النفوذ المصري في السودان، كما يشن أقوى حملة انتخابية ممكنة ضد سياسة الحزب الاتحادي الموالية لمصر، وأن يقوم بكل جهد للتوصل إلى تفاهم بأسرع ما يمكن مع الحزب الجمهوري الاشتراكي مما سوف يمنع الحزب الاتحادي من الإفادة من الصراع بين الحزبين الآخرين في الدوائر الانتخابية، كما وعد الحزب بتأييد أعضاء البرلمان الجديد من الجنوبيين إذا أعلنوا عن رغباتهم في الاحتفاظ بالإدارة البريطانية في الجنوب بعد موعد تقرير المصير، وهكذا نجح جيمس بوكر في إبرام اتفاقية سرية مع حزب الأمة الانفصالي كانت كلها التزامات وتعهدات منه لبريطانيا لمحاولة منع الوحدة بين مصر والسودان دون أن يلزم بوكر بريطانيا بأي التزام في مقابل ذلك، كما خلت الاتفاقية بأي وعد منه لتقديم مساعدات مالية لحزب الأمة، كما ارتكب صديق المهدي خطيئة لا تغتفر بوعده في هذه الاتفاقية السرية بأن يؤيد الجنوبيين إذا

أعلنوا عن رغبتهم في الاحتفاظ بالإدارة البريطانية في الجنوب بعد موعد تقرير المصير، مما يعني تشجيع المحاولات الاستعمارية البريطانية لفصل الجنوب عن الشمال السوداني.

الحزب الوطني الاتحادي في الحكم:

عندما أجريت الانتخابات البرلمانية في السودان وأعلنت نتائجها يوم 25 نوفمبر 1953 كان ذلك بمثابة صدمة لحزب الأمة وحلفائهم البريطانيين، فقد اكتسح الحزب الوطني الاتحادي باقي الأحزاب وحصل على 51 مقعداً من مقاعد مجلس النواب التي كان عددها 97 مقعداً، بينما حصل حزب الأمة على 22 مقعداً والمستقلون على 11 مقعداً وحزب الجنوب على 9 مقاعد والحزب الجمهوري الاشتراكي على 3 مقاعد، وفي مجلس الشيوخ حصل الحزب الاتحادي على 22 مقعداً من 30 مقعداً بينما لم ينل حزب الأمة إلا 3 مقاعد، وحصل المستقلون على مقعدين، ونظراً لأن قرار لجنة الانتخابات المشكلة وفقًا لقانون الحكم الذاتي خلال فترة الانتقال كانت تنص على أن يعين الحاكم بموافقة لجنته 20 عضواً بمجلس الشيوخ؛ لذا تقرر أن يعين كل حزب عدداً من الأعضاء يتناسب مع مقاعده التي فاز بها في الانتخابات، لذا عين الحزب الاتحادي 10 أعضاء فأصبح له 32 عضواً في مجلس الشيوخ والذي يتشكل من 50 عضواً، بينما عين حزب الأمة 4 أعضاء والجنوبيون 4 أعضاء والمستقلون عضوين والحزب الجمهوري الاشتراكي عضواً واحداً.

وقد احتفلت مصر في جميع وسائل الإعلام بفوز الحزب الوطني الاتحادي واكتساحه للانتخابات مما جعل الشعب المصري يعتبر أن قضية الاتحاد مع السودان قد تم حسمها، على الرغم من أن الحزب الاتحادي لم يحدد زعماؤه أبداً نوع الاتحاد الذي يريدونه مع مصر، واعترف البريطانيون بأن نتيجة الانتخابات تعد نصراً كبيراً للحزب الاتحادي على حزب الأمة الذي ينادي بالاستقلال التام، ويثبت مدى تضامن وقوة طائفة الختمية وراعيها علي الميرغني الذين أعطوا أصواتهم للحزب الاتحادي ليس حبًّا في مصر والدعوة للاتحاد معها ولكن لأنها الوسيلة الوحيدة التي تحقق لهم الانتصار على المهدي وأنصاره المتعصبين، وعلى أفكار

زعمائهم في إحياء فكرة المهدية وأحلامهم في استعادة سطوتها القديمة على السودان كما كان الحال في عهد المهدي الكبير .

وعقب إعلان النتائج النهائية دعا أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية كبار مستشاريه للاجتماع معه لمناقشة الموقف الجديد الذي كان اعتقاد الوزير من بعده أن النتائج حسمت قضية تقرير المصير للسودان، أي الاتحاد مع مصر، ولكن المستشارين البريطانيين لم ينتابهم اليأس من المستقبل فقد عرفوا أن هناك خلافًا كبيرًا في الرأي داخل الحزب الاتحادي، وأن الانتخابات ليست على مستقبل السودان ومصيره بل إنها مجرد انتخابات لبرلمان سوداني لفترة الحكم الذاتي خلال فترة الانتقال، وأن المعركة الانتخابية في شمال السودان كانت على أساس طائفي وصراع ما بين الختمية والمهدية أكثر منها على أساس سياسي .

وبدأ البريطانيون على الفور الاتصال بزعماء الختمية ودعا (لوسي) المستشار السياسي للحاكم العام أحد زعماء الحزب الاتحادي وهو ميرغني حمزة لتناول الشاي، وبعد تهنئته له بنجاح الحزب الاتحادي في الانتخابات أكد لوسي لميرغني أن المسئولين البريطانيين في الإدارة المدنية للسودان سيخدمون بإخلاص أيه حكومة سودانية تتولى السلطة عن طريق حصولها على الأغلبية في البرلمان وفقًا للنظام الديمقراطي، وأخذ ميرغني ـ بعد اطمئنانه على موقف البريطانيين تجاه حزبه ـ يعبر للمستشار السياسي البريطاني للحاكم عن آرائه التي بعثت الارتياح والأمل في نفس المستشار السياسي، فقد قال إن الحزب الاتحادي بشكل عام يؤيد الحكم الذاتي الكامل في جميع المسائل الداخلية مع التمسك بمبدأ إقامة برلمان وجيش منفصلين عن مصر، برغم أنه سيكون هناك تعاون معها في المسائل الدفاعية والاقتصادية، أما المسائل الأخرى فينبغي ألا يحسم الأمر فيها حتى وقت تقرير المصير، وجاء الأزهري لأول مرة إلى بيت (لوسي) واستمر اللقاء الودي بينهما لمدة ساعة للاتفاق على الخطوات السياسية القادمة، وأكد لوسي أن الموظفين البريطانيين سيستمرون في عملهم كالمعتاد، ورد الأزهري بأنه يهمه أن تسير كل الأمور في يسر وتفاهم وبعث لوسي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية قال فيها «كان

الأزهري لطيفًا وودودًا وأكدنا حسن النوايا المتبادلة واتفقنا على التشاور المستمر، ولكن الأزهري كان حذرًا وهي بداية معقولة ومرضية لعلاقتنا مع الحزب الوطني وتساعد على تهدئة شكوكهم بالنسبة للنوايا البريطانية».

وفي أول اجتماع لمجلس النواب السوداني انتخب القاضي أبو بكر عوض الله رئيسًا للمجلس باتفاق الحكومة والمعارضة باعتباره رجلاً محايدًا ولا ينتمي لأي حزب، وفي يوم 6 يناير 1954 تم انتخاب إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني رئيسًا لوزراء السودان، ولم يلبث الأزهري حتى شكل وزارته من اثنى عشر وزيراً كانوا كلهم من الحزب الوطني الاتحادي ومن طائفة الختمية، وفي يوم 9 يناير أقسم الوزراء اليمين الدستورية أمام الحاكم العام، وبدأت منذ ذلك اليوم رسميًا فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات، ويمكن شرح موقف الأطراف السياسية بالنسبة للسودان بعد الانتخابات بإيجاز كما يلي:

= **حكومة الأزهري**: بدأ الأزهري وأعضاء وزارته يلزمون الحذر في تصريحاتهم وأحاديثهم الصحفية وامتنعوا عن مهاجمة بريطانيا وحسّنوا علاقاتهم بالموظفين الإنجليز بالسودان وخاصة مع المستر ريتشز المفوض التجاري بالخرطوم، وكان رأيهم الذي أعلنوه في مجالسهم الخاصة أن هدف حزبهم الاتحادي في الوحدة مع مصر لم يتغير ولكن مهمتهم بصفتهم حكومة منتخبة من الشعب هي تنفيذ اتفاقية السودان التي عقدت بين مصر وبريطانيا تنفيذًا سليمًا.

= **حزب الأمة**: أصيب السيد عبدالرحمن المهدي راعي الحزب بالكثير من الإحباط وخيبة الأمل بسبب هزيمة حزبه في الانتخابات باعتبار ذلك ضربة أليمة لنفوذه وكبريائه ومكانته الشخصية، وكان رد فعله هو وزعماء حزبه في بداية الأمر غاضبًا وعنيفًا، فقد أصدر الحزب عقب إعلان نتائج الانتخابات بيانًا هاجم فيه مصر ولجنة الانتخابات وأعلن رفضه لنتائجها وعرف أنه سيسحب نوابه وشيوخه من البرلمان وسيقدم احتجاجًا رسميًّا ضد التدخل المصري، وقال السيد عبدالرحمن المهدي:

«إن المصريين لم يفوا بوعودهم وخالفوا اتفاقيتهم معنا وصرفوا ملايين الجنيهات للدعاية لأعوانهم».

ولكن المهدي بعد نصيحة بريطانية التزم الهدوء وأخذ في عقد الاجتماعات المستمرة مع نواب وشيوخ حزبه في البرلمان ودعاهم لتشكيل معارضه قوية، وأن يتعاونوا مع المستقلين سواء داخل البرلمان أو خارجه لتشكيل جبهة وطنية تنادي بالاستقلال التام للسودان؟

= **الحكومة المصرية**: أراد صلاح سالم بعد النجاح الساحق للحزب الاتحادي بفضل المؤازرة المصرية أن يفرض رأيه على الأزهري ووزرائه وإقناع السودانيين بأن مصر الثورة حليفتهم القوية لتحرير بلادهم من الاستعمار البريطاني، ولذا زار الخرطوم وبرفقته اللواء عبدالحكيم عامر عضو مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة المصرية وقتئذ يوم 14 يناير 1954 مع وفد مصري كبير على متن طائرتين حربيتين لتهنئة إسماعيل الأزهري برئاسة الوزارة السودانية، واستقبله إسماعيل الأزهري في المطار بالحفاوة والترحاب ومعه جميع أعضاء وزارته اعترافًا بما قدمته مصر للحزب الاتحادي من معونات ومساعدات.

وكان من سواء الحظ أن يعلن مجلس قيادة الثورة يوم 13 يناير ـ في اليوم الثاني لوجود الوفد المصري في السودان ـ قرار حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها، فقامت عدة مظاهرات للإخوان المسلمين في الخرطوم يهتفون ضد مصر ويتهمون جمال عبدالناصر وصلاح سالم بالدكتاتورية مما جعل السودانيين يخافون على أنفسهم، وتوجه صلاح سالم وعبد الحكيم عامر بعد عدة أيام لزيارة الجنوب وتعمد صلاح سالم السير في شوارعه بملابسه الداخلية كما فعل من قبل عندما شارك قبلية الدنكا بالرقص مع بعض أفرادها، ولكن تأثيره في هذه المرة كان ضئيلاً للغاية، وفي ختام الزيارة صرح إسماعيل الأزهري رئيس الوزارة أن الاتفاقية سوف توضع موضع التنفيذ نصًّا وروحًا.

= **السلطات البريطانية**: أصبحت مصلحة البريطانيين هي ضرورة تحسين علاقاتهم مع الحزب الذي فاز في الانتخابات، والذي شكل الحكومة الجديدة دون التقيد بصداقتهم مع المهدي وأنصاره، فإن بريطانيا يهمها مصالحها في المقام الأول، ولذا بدأت اتصالات البريطانيين القوية مع إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء والسيد على الميرغني راعي الطائفة الختمية التي كان لها تأثير كبير في فوز الحزب الاتحادي في الانتخابات، وعلى الرغم من سياسة التقارب البريطاني مع حكومة الأزهري وراعي طائفة الختمية، فإن بريطانيا لم تهمل اتصالاتها مع المهدي راعي حزب الأمة وولده صديق، بل شجعوا المهدي ومعاونيه على مقاومة الأزهري والحزب الاتحادي وحشد كل قواهم في البرلمان وفي طائفة الأنصار للوقوف ضد الأزهري وحزبه وأعوانه وقدموا نصيحتهم لزعماء حزب الأمة أن يتوقفوا عن تنافسهم مع الحزب الاشتراكي السوداني وغيره من المستقلين، وألا يبددوا جهودهم وأموالهم في محاربة هؤلاء، بل ينبغي تركيزها ضد خصمهم الرئيسي وهو الحزب الوطني الاتحادي، وأن يتخلوا عن سياسة الخط الديني مما أدى إلى اقتصار مؤيديهم على طائفة الأنصار، وضرورة التعاون مع أي حزب أو هيئات أو أفراد ماداموا ينادون باستقلال السودان.

تنحية اللواء محمد نجيب:

ما كادت أنباء الصراع على السلطة بين اللواء محمد نجيب والمقدم جمال عبد الناصر الذي يؤيده مجلس قيادة الثورة تصل إلى السودان في أواخر عام 1953 حتى أصيب الكثير من السودانيين بالألم والحزن، وخاصة أولئك الذين انتعشت آمالهم بعد ظهور نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطني الاتحادي وتوليه مسئولية الحكم في السودان، والذين كانوا يعتقدون أن أحلامهم في قيام الوحدة الشاملة بين مصر والسودان أوشكت أن تتحقق، وعندما وصل الخلاف إلى ذروته في مصر وقدم الرئيس محمد نجيب في 23 فبراير 1954 استقالته من جميع مناصبة وقرر مجلس قيادة الثورة قبول الاستقالة وتعيين جمال عبدالناصر رئيسًا للوزارء ورئيسًا

لمجلس قيادة الثورة وبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغرًا، ونتيجة لإذاعة هذا النبأ من دار الإذاعة المصرية صباح يوم 25 فبراير 1954 ونشره في جميع الصحف المصرية أصيب السودانيون بصدمة عنيفة، فلم يكن أحد يتخيل أن يقدم مجلس الثورة على تنحية رئيسه وقائد ثورته العظيمة محمد نجيب.

وعلى الرغم من البيان الذي وجهه صلاح سالم إلى الشعب السوداني بعد تنحية محمد نجيب وقال فيه: «الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح فالعلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين، وما الحاكمون إلا أدوات موقوتة زائلة» فإن جموع الشعب لم تلبث أن خرجت إلى الشوارع في الخرطوم وبعض المدن السودانية وهي تهتف (لا وحدة بلا نجيب)، وسافر إلى القاهرة على الفور وفد سوداني برئاسة محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الوطني الاتحادي لمحاولة التوسط لحل الخلافات بين محمد نجيب وعبدالناصر، ولكن الوفد السوداني عندما وصل بالطائرة إلى العاصمة المصرية كان محمد نجيب قد عاد إلى موقعه رئيسًا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة بعد البيان الذي أذيع من دار الإذاعة في الساعة السادسة مساء يوم 27 فبراير 1954 نتيجة للمظاهرات الحاشدة التي ملأت شوارع القاهرة والإسكندرية والتي كانت تهتف للحرية والديمقراطية وعودة محمد نجيب، فضلاً عن الضغط الذي تعرض له مجلس قيادة الثورة من بعض ضباط الجيش وبخاصة سلاح الفرسان وضباط المنطقة الشمالية بالإسكندرية.

واعتزم محمد نجيب بعد أن عاد إلى موقع السلطة أن يلبي دعوة الحكومة السودانية لحضور الاحتفالات بانعقاد أول برلمان سوداني في أول مارس 1954، وسافر محمد نجيب بالطائرة صباح أول مارس 1954 برفقته صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف، وكان الأمر المتوقع ـ نظرًا للشعبية الجارفة التي كان يتمتع بها محمد نجيب في السودان ـ أن يكون استقباله في الخرطوم استقبالاً شعبيًا بالغ الروعة، ولكن محمد نجيب والوفد المرافق له لم يكادوا يصلون إلى مطار الخرطوم حتى فوجئوا بمظاهرات ضخمة تملأ جوانب المطار، كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار وهم يهتفون (لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني)، وقد

اتضح أن حزب الأمة الذي لم يحصل إلا على أقلية من مقاعد البرلمان والذي كان يعارض الاتحاد مع مصر قد نجح في حشد خمسين ألفًا من أنصاره المسلحين بالعصي والخناجر منذ الصباح الباكر في أم درمان، ودفعهم عبر شوارع الخرطوم إلى المطار حيث استقبلوا محمد نجيب والوفد المرافق هذا الاستقبال السيئ البعيد عن روح الأخوة والتضامن بين الشعبين الشقيقين.

وبرغم وجود عدد من زعماء الحزب الوطني الاتحادي ضمن الذين كانوا في استقبال الوفد المصري في المطار، وكذا السيد صديق المهدي الذي حمل إلى محمد نجيب تحيات والده السيد عبدالرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار، وبرغم وجود الحاكم العام البريطاني ضمن المستقبلين فإن الموقف لم يلبث أن تفجر بعد قليل؛ فقد بدأ البوليس السوداني بأوامر من رؤسائه البريطانيين في الاشتباك مع المتظاهرين وإطلاق النار عليهم وحدثت مجزرة دموية قتل فيها 33 شخصًا وأصيب 107 بجراح بليغة، وعندما وصل محمد نجيب إلى القصر الجمهوري حاول الاتصال بالسيد عبدالرحمن المهدي تسع مرات ولكن بدون جدوى، فإن الاتصال التليفوني كان يقطع في كل مرة بعد تبادل التحية بطريقة كان واضحًا فيها عنصر التدبير، وحاول الحاكم العام البريطاني إقناع محمد نجيب بعدم الوقوف في شرفة القصر الجمهوري وتجنب مواجهة الجماهير بحجة المحافظة على حياته، ولكن محمد نجيب رفض نصيحة الحاكم وخرج إلى الجماهير، وعندما بدأ يخطب وبدأت تهدأ وتستجيب لعباراته إذا بقوات البوليس تعاود هجومها دون أي مبرر وتكرر إطلاق النيران وتساقط من جديد عدد كبير من القتلى والجرحى.

وقد وصف محمد نجيب في كتابه «كلمتي للتاريخ» هذه الأحداث الدامية التي وقعت في الخرطوم فقال: «مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر في السودان، مستندًا في ذلك إلى الأنصار الذين فاتتهم فرصة النجاح في الانتخابات فخرجوا يعلنون عن أنفسهم فدبر الأمر على أساس إطلاق النار عليهم دون مبرر» وخلال هذه الاشتباكات الدامية قتل قائد البوليس الإنجليزي في الخرطوم وكذا حكمدار البوليس السوداني، وتقرر تأجيل افتتاح البرلمان السوداني إلى يوم 10 مارس 1954 كما أعلنت

حالة الطوارئ في الخرطوم، وقرر محمد نجيب إثر ذلك العودة مع الوفد المصري إلى القاهرة في اليوم التالي مباشرة، وكان سلوين لويد وكيل وزارة الخارجية البريطاني قد وصل الخرطوم أيضًا للمشاركة في الاحتفالات، ولكنه إزاء الأحداث التي وقعت لم يبرح مكانه ولم يظهر للناس حتى حملته الطائرة عائدًا إلى لندن.

العوامل التي أبعدت السودانيين عن التفكير في الاتحاد:

عقب توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في 12 نوفمبر 1953، وبعد فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية المقاعد في البرلمان السوداني نتيجة للانتخابات التي جرت في نوفمبر 1953، وبعد انتخاب إسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي رئيسًا للوزراء في 6 يناير 1954 أصبح إعلان الاتحاد بين مصر والسودان أمرًا متوقعًا وأملاً مرتقبًا ينتظر الشعبان الشقيقان تحقيقه فور إجراء الاستفتاء الذي نصت عليه الاتفاقية عقب السنوات الثلاث المحددة كفترة انتقال، ولكن الأمور سارت بعد قليل على غير ما كان متوقعًا ولم يلبث الأمل المنشود في اتحاد شطري وادي النيل أن بدأ يذوي ويتبدد إلى الحد الذي جعل الحزب الوطني الاتحادي الذي كان برنامجه الأساسي يقوم على الدعوة إلى الاتحاد مع مصر يتغير اتجاهه بالتدريج ليتماشى مع اتجاه حزب الأمة وباقي الأحزاب في مطلبها الرئيسي بإعلان الاستقلال التام للسودان، وكان ذلك التغيير الجذري الذي جرى في اتجاهات الرأي العام السوداني هو انعكاس في الواقع للأحداث الخطيرة التي وقعت في مصر في أوائل عام 1954 نتيجة للصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر، والذي كاد يؤدي إلى حرب أهلية وكان في الوقت نفسه ثمارًا للسياسة الخاطئة التي اتبعها صلاح سالم الذي كان بحكم منصبه المسئول الأول في تلك الفترة عن توجيه السياسة المصرية بالنسبة للشئون الخاصة بالسودان، وفيما يلي أهم ما وقع من أحداث خلال هذه الفترة:

= **إقصاء محمد نجيب عن السلطة**: في أعقاب أزمة مارس 1954 أصبح واضحًا أن محمد نجيب لا يمارس سوى سلطة شكلية فقط وأن السلطة الحقيقية تركزت كلها في يد عبدالناصر،

ولم يلبث هذا الوضع الذي كان خفيًا للبعض أن غدًا وضعًا رسميًا في الدولة بعد أن قرر مجلس قيادة الثورة في 17 أبريل 1954 أن يكتفي محمد نجيب برئاسة الجمهورية وأن يتولى عبدالناصر رئاسة الوزارة بدلاً منه، وبرغم أن المنصب الذي كان يتولاه محمد نجيب وهو رئاسة الجمهورية أصبح منصبًا شكليًّا، وبلا أية سلطات حقيقية، وبالتالي لا يشكل أية خطورة على كيان أو سلطات مجلس قيادة الثورة، وبرغم ما كان يعلمه عبدالناصر وباقي أعضاء المجلس عن يقين من أن عزل محمد نجيب عن منصبه سوف تكون له آثار بالغة الضرر على قضية الاتحاد بين مصر والسودان، لما كان يتمتع به من مكانة شعبية لدى الشعب السوداني وقتئذ، فقد تغافل مجلس قيادة الثورة عن هذا الاعتبار الجوهري الذي كان من المعروف أنه سوف يؤثر على قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيقين ـ وهي قضية خالدة ـ في سبيل تحقيق غرض زائل وهو التخلص نهائيًّا من محمد نجيب ضمانًا للاستمرار في ممارسة السلطة والبقاء في مقاعد الحكم، واستغل مجلس قيادة الثورة واقعة محاولة الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر التي قام بها محمود عبداللطيف أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يوم 26 أكتوبر 1954 في ميدان المنشية بالإسكندرية ليتم له تحقيق مآربه وعزل محمد نجيب عن منصبه، وقد سجل عبداللطيف البغدادي هذه الواقعة في الصفحة 191 من مذكراته الجزء الأول فقال: «ولقد ساعد هذا الذي حدث أيضًا (يقصد حادث المنشية) في التخلص نهائيًّا من محمد نجيب الذي قيل إنه كان على اتصال بالإخوان ومتعاونًا معهم، وأن ذلك جاء على لسان بعض من المتهمين، وأخذ قرار من مجلس قيادة الثورة بإعفائه من منصبه في 14 نوفمبر 1954 على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، وحددت إقامته بمنزل أعد خصيصًا له خارج القاهرة، كما صدر كذلك قرار بحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات».

وحدث ما كان متوقعًا وبدأت سحب التوتر تظهر في سماء العلاقات بين حكومة الحزب الوطني الاتحادي في السودان والسلطان المصرية الأمر الذي دفع إسماعيل الأزهري إلى اتخاذ عدة خطوات تعتبر عدائية تجاه مصر كان أهمها:

1ـ رفض هدية من الأسلحة الحديثة كانت السلطات المصرية تزمع إرسالها إلى السودان.

2ـ رفض عرضًا مصريًا بإرسال ضباط سودانيين للتدريب في مصر على نفقتها وفضل أن يرسلهم إلى إنجلترا.

3ـ العمل على وقف نشاط بعض الصحف التي تدعو إلى الاتحاد مع مصر، ففصل أسرة تحرير جريدة العلم وأغلق جريدة الاتحاد.

4ـ عدم الموافقة على عرض مصر بتخصيص مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية وصحية في السودان.

وقد وصف محمد نجيب في الصفحتين 240 و 241 من كتابه (كلمتي للتاريخ) الآثار الضارة التي نتجت عن عزله بالنسبة للسودانيين فقال: «كان السر الرئيسي لتحملي متاعب البقاء رئيسًا للجمهورية بعد أزمة مارس 1954 هو حرصي على أن تأتي نتيجة الاستفتاء في السودان اتحادًا مع مصر كما حدث في انتخابات الجمعية التأسيسية وفوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات الأولى، ولم يقدر جمال عبدالناصر وأعضاء المجلس تقديرًا صحيحًا الأثر الذي يمكن أن يتركه إبعادي عن رئاسة الجمهورية في شعب السودان، كان قرار تنحيتي عن رئاسة الجمهورية يساوى تمامًا توقيع القرار بانفصال السودان عن مصر، واتضحت لشعب السودان الحقيقة.. لم تكن هناك خلافات شخصية أو نزاعات خاصة، دائمًا كانت هناك معركة حقيقية تدور بيني حيث أقف مع ديمقراطية الشعب وبينهم حيث يبنون الدكتاتورية العسكرية، وطبيعة الشعب السوداني تنفر نفوراً شديدًا من الحكم الدكتاتوري، بدأوا يتحدثون في مجالسهم عما إذا كانت الوحدة أو الاتحاد مع مصر تحت تحكم العسكريين تعتبر في صالحهم أم ضد مصلحتهم، ووجدت هذه النغمة صدى في نفوس السودانيين، وعندما سئل كثير من السودانيين عن سبب تدهور العلاقات مع مصر قالوا: السبب في كلمة واحدة هو (نجيب)، ولما قيل إن (نجيب) فرد زائل. ورابطة مصر بالسودان خالدة وليس معقولاً في مقام الموازنة أن ترجح كفة الزوال على كفة الدوام كان الجواب.. إن شعب السودان قد جعل من نجيب رمزًا لوحدة وادي النيل وقد حطمتم هذا الرمز»

= **تأثير أحداث عام 1954 على الرأي العام السوداني**: برغم النجاح المبدئي الذي أحرزه صلاح سالم خلال عام 1953 في توجيه السياسة المصرية بالنسبة للشئون الخاصة بالسودان، والتي أدت إلى فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1953 وتولى رئيس الحزب إسماعيل الأزهري رئاسة أول وزارة سودانية في 9 يناير 1954، فإن صلاح سالم لم يلبث أن فقد جانبًا كبيرًا من شعبيته في السودان نتيجة لموقفه العدائي المتطرف ضد محمد نجيب في أزمة فبراير 1954 عندما حاول تشويه صورته وتلويث سمعته بما أدلى به من بيانات وتصريحات أمام الصحفيين المصريين والأجانب وعن طريق الإذاعة، وكانت كلها طعنًا في أخلاق محمد نجيب وتهجمًا على تصرفاته وسلوكه الشخصي مما كان له أسوأ أثر في نفوس السودانيين، بحيث لم يعر أحد في السودان أي اهتمام للبيان الذي وجهه صلاح سالم إلى الشعب السوداني والذي قال فيه: إن الثورة ليست ثورة محمد نجيب، وإن الحكام ليسوا سوى أدوات زائلة، فخرجت المظاهرات في الشوارع وهي تهتف «لا وحدة بلا نجيب»، وعندما قرر مجلس قيادة الثورة عزل محمد نجيب عن منصبه كرئيس للجمهورية في 14 أكتوبر 1954 وتحديد إقامته في قصر السيدة زينب الوكيل في المرج أحس السودانيون بالخطر الذي يتعرضون له في حالة موافقتهم على اتحاد السودان مع النظام العسكري الحاكم في مصر، وقد عبّر محمد نجيب عن حقيقة مشاعر السودانيين بعد القرار الذي صدر بتنحيته عن منصبه في الصفحة 241 من كتابه «كلمتي للتاريخ» فقال: «واستطرد المتحدث (السوداني) قائلاً وكان يوجه الحديث إلى وزير مصري.. إذا سمحت لي أن أكون أكثر صراحة فاعلم أننا في السودان نتساءل كيف نطمئن لكم بعد أن انقلبتم على نجيب، وماذا يضمن لنا وهذه حالكم ألا تقلبوا للسودانيين ظهر المجن بعد ربط مصيرهم بكم.. إن السودان وهو يتمتع بحكومة ديمقراطية حرة لا يقبل الانطواء تحت علم واحد مع بلد حكومته أوتوقراطية».

ولم تكن تنحية محمد نجيب عن منصبه هي العامل الوحيد في ابتعاد شعب السودان عن فكرة الاتحاد مع مصر، فقد كانت هناك عوامل أخرى عديدة كان في مقدمتها تلك المحنة

المروعة التي تعرض لها الإخوان المسلمون في مصر والتي لم يسبق لها مثيل في قسوتها بسبب محاولة الاعتداء على حياة عبدالناصر مساء 26 أكتوبر 1954 في ميدان المنشية والتي قام بها عامل يدعى محمود عبداللطيف ينتمي لجماعة الأخوان المسلمين، فقد قامت إثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقًا على سبعة أفراد هم: المرشد العام حسن الهضيبي ومحمود عبداللطيف وعبدالقادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمد فرغلي، وقد خفف حكم الإعدام في الستة الآخرين، وكانت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من محكمة الشعب قد شكلت في نفس الوقت ومثل أمامها في قفص الاتهام آلاف من الإخوان المسلمين، وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان 867 شخصًا سواء بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، وبالإضافة إلى هؤلاء ضمت السجون والمعتقلات في مختلف أرجاء مصر عدة آلاف من الإخوان المسلمين دون أن يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أي أحكام، ولم تلبث أن سرت في كل أرجاء السودان أنباء رهيبة وقصص دامية عما يلاقيه الإخوان المسلمون داخل السجون والمعتقلات في مصر من تعذيب وحشي يخالف كل الشرائع والقوانين ويهدر كل المبادئ والقيم الإنسانية، مما أصاب الرأي العام السوداني بالجزع والإحباط وانتاب معظم الناس الشعور بالخوف من الاتحاد مع النظام العسكري الحاكم في مصر.

ولم تقتصر حملة الاعتقالات في مصر على الإخوان المسلمين وحدهم، فقد امتدت لتشمل أيضًا مئات من الشيوعيين كان من بينهم عدد كبير من المثقفين والكتاب والصحفيين والفنانين، وقدم البعض منهم إلى المحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن بينما انطلقت أجهزة الأمن لتطارد بلا هوادة الباقين الذين ظلوا مطلقي السراح، وقد أدى ذلك إلى اتخاذ الشيوعيين في السودان موقفًا معارضًا للاتحاد مع مصر وكان لهؤلاء وزن كبير في أوساط المثقفين والعمال السودانيين.

كيف احتدم الصراع بين صلاح سالم والأزهري:

على الرغم من أن وثيقة إنشاء الحزب الوطني الاتحادي التي وقعها 25 سياسيًا يمثلون مختلف الأحزاب الاتحادية السودانية في القاهرة يوم 2 نوفمبر 1952، والتي وقعها محمد نجيب وصلاح سالم باعتبارهما شاهدين كانت تنص في المادة الثانية منها وهي الخاصة بالمبادئ والأهداف (البند أ) على «إنهاء الوضع الحاضر وجلاء الاستعمار الأجنبي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحدد قواعد هذا الاتحاد بعد تقرير المصير»، فلقد اتبعت حكومة الحزب الوطني الاتحادي التي شكلها إسماعيل الأزهري بعد الفوز الساحق لحزبه في الانتخابات في الجزء الأخير من عام 1954 سياسة كانت تبتعد تمامًا عن خط الاتحاد مع مصر.

وسافر إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء في 8 نوفمبر 1954 إلى لندن واستقبلته الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا وأقام له رئيس وزرائها ونستون تشرشل حفل غداء كبير، كما تم عقد اجتماع بينه وبين لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين، وظهر بوضوح خلال الزيارة مدى تجاهل إسماعيل الأزهري للحكومة المصرية.

وقد أدت هذه السياسة المتسمة بالجفاء والتباعد عن مصر التي انتهجها إسماعيل الأزهري إلى حدوث مواجهة حادة بينه وبين صلاح سالم المسئول الأول في مصر في ذلك الوقت عن شئون السودان، خاصة بعد تنحية محمد نجيب عن منصبه في 14 نوفمبر 1954، فلقد شعر صلاح سالم بأن آماله العريضة في قرب إعلان السودان اتحاده مع مصر بدأت تتبخر وتتضاءل وأن علاقاته الوثيقة بزعماء الحزب الوطني الاتحادي أخذت في التدهور بشدة، وكان صلاح سالم قد اتبع في السودان سياسة أثبتت له التجارب والنتائج فيما بعد مدى خطورتها البالغة على قضية الاتحاد بين البلدين الشقيقين، إذ استخدم وسيلة توزيع الأموال والرشاوى سبيلا لإقناع الناس بقضية الاتحاد وطريقًا لاجتذاب الأعوان والمؤيدين من بين صفوف القبائل والطوائف والأحزاب، وكان لهذه الطريقة أسوأ أثر في نفوس أغلب أفراد الشعب السوداني، وأدت إلى أن ينفض عن الارتباط بمصر أقوى العناصر السودانية إيمانًا بالاتحاد مع مصر مخافة أن

تحوم حولها الشكوك في أن الحماسة التي تبديها في سبيل تحقيق الاتحاد إنما تقاضت ثمنها أموالاً من صلاح سالم ومعاونيه، وبذا أصبح كل من ينادي بالاتحاد مع مصر متهمًا بأن الدافع وراء ندائه هو المبلغ الطائل الذي قبضه، مما شتت صفوف المؤيدين الشرفاء للاتحاد وخلت الساحة السياسية تقريبًا من المؤمنين الحقيقيين بالقضية الخالدة لتوحيد الشعبين الشقيقين، ولم يبق بها سوى طائفة من المنتفعين والانتهازيين الذين تقاضوا الثمن بالفعل ونفر من الأدعياء الذين لا يتمتعون بأي وزن سياسي، والذين كان جل همهم منحصراً في ابتزاز أكبر قدر من الأموال من صلاح سالم ومعاونيه بحجة أنهم هم عمد الاتحاد الصادقون وأنصاره المخلصون الذين سوف يتحقق الاتحاد على أيديهم، وحينما انكشفت الحقيقة المفجعة بعد حين، تبين لصلاح سالم أن سياسته الخاطئة لم تتسبب في ضياع الاتحاد بين مصر والسودان فحسب بل أضاعت كذلك على مصر الملايين من أموالها التي كان من الأولى إنفاقها لتحسين حال السواد الأعظم من أبناء مصر التعساء الذين طحنهم الفقر بويلاته.

وفي إثر الفجوة الحادة التي حدثت بين الحكومة المصرية وحكومة الحزب الوطني الاتحادي في السودان بذل صلاح سالم جهوده لإصلاح موقف مصر المتصدع في السودان، وكانت الحكمة تقتضي أن يتجرد صلاح سالم ـ في سبيل الصالح العام ـ من مشاعر الخصومة والعداوة تجاه الأزهري بسبب تصرفاته الأخيرة البعيدة عن روح الإخاء والتعاون، وأن يبذل مساعيه الحميدة واتصالاته الطيبة لمحاولة رأب الصدع وتحسين علاقاته بالأزهري وزعماء الحزب الاتحادي الذين يسيرون في فلكه، وأن يتباحث معهم بصراحة في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه القطيعة والفرقة، وأن يبدد كل أسباب التباعد والخلاف التي لا يستفيد منها إلا الاستعمار ليعود الحزب ثانية إلى خطه السياسي الأصيل الذي أنشئ الحزب خصيصًا من أجل تحقيقه وهو اتحاد مصر والسودان، ولكن صلاح سالم جافى للأسف هذه السياسية الحكيمة وترك العنان منفلتًا لمشاعره الشخصية وعدائه الدفين للأزهري.

وفي سبيل تحطيمه والقضاء على زعامته لجأ إلى سلاحين كانا شديدي الخطورة سواء على

قضية الاتحاد بين مصر والسودان، أو على وحدة الأراضي السودانية ذاتها، فقد بذل جهوده لمحاولة إحداث انقسام داخل صفوف الحزب الاتحادي ليتم عزل الأزهري دون أن يضع في اعتباره أن هذا الأمر هو سلاح ذو حدين، وأن زعزعة مكانة الحزب الاتحادي بعد عزل الأزهري هي إضعاف للحزب وتشتيت لشمل أولئك المؤيدين للاتحاد مع مصر لصالح حزب الأمة الذي يدعو للانفصال عن مصر وتدعيم لمركز أنصاره في أرجاء السودان، وتنفيذاً لسياسة صلاح سالم دعا محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادي ـ والذي علق صلاح كل آماله عليه ـ أعضاء الجمعية العمومية للحزب إلى اجتماع برئاسته حيث قرروا فصل إسماعيل الأزهري من الحزب وإسناد رئاسة الحزب إلى محمد نور الدين، وكذا فصل ثلاثة من الوزراء هم مبارك زروق ويحيى الفضلي ومحمد أحمد المرضي.

وأراد صلاح سالم أن يشعر الرأي العام في كل من السودان ومصر بمدى انتصاره الساحق على الأزهري، فصدرت تعليماته بإذاعة قرار فصله من الحزب الاتحادي على أسرع نطاق عن طريق جميع أجهزة ووسائل الإعلام في مصر، وصدرت توجيهاته بشن أعنف الحملات الهجومية ضد الأزهري وكبار معاونيه في الحزب ووزرائه في الحكومة واتهامهم بأشنع التهم.

ولكن الأزهرى سرعان ما رد الضربة بأشد منها ودعا الجمعية العمومية للحزب إلى اجتماع يوم 7 أغسطس 1955، وكان أعضاء الجمعية قد انخفض عددهم إلى 262 عضواً بدلاً من عددهم الأصلي وهو 300 عضو، وبعد أن أوضح الأزهري للأعضاء خلال الاجتماع المسلك العدائي المعيب لمحمد نور الدين وافق أعضاء الجمعية على فصل محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادي من الحزب وكذا الطيب خير السكرتير العام المساعد للحزب، ولجأ صلاح سالم في محاولاته لتحطيم الأزهري إلى أشد الأسلحة خطورة، وهو تأليب أهل الجنوب ضد الحكومة التي يرأسها إسماعيل الأزهري، معتمداً في ذلك على اتصالاته السابقة ببعض زعماء الجنوب وعلى وسيلته المعهودة في بعثرة الأموال لشراء الذمم والضمائر وما كان يعتقده من ولاء الأهالي له هناك.

وقد شعر صلاح سالم فيما بعد بمقدار ما جنته يداه على كيان السودان باتباع هذه السياسية الخاطئة، ففي سبيل تحطيم شخص الأزهري أريقت دماء غزيرة هددت وحدة السودان وأمنه وكادت تؤدي إلى إشعال نار الكراهية بين السودانيين والمصريين المقيمين في السودان، وقد صور البغدادي حقيقة هذا الموقف في الصفحة 274 من الجزء الأول من مذكراته أثناء وصفه لبعض المناقشات التي دارت خلال اجتماع مجلس قيادة الثورة يوم 25 أغسطس 1955 فقال: «وبدأ صلاح سالم يشرح الوضع هناك فأعطانا صورة سوداء عما يجري في السودان خاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك، والدم الذي أريق بين السودانيين الشماليين والسودانيين الجنوبيين، وبين أن ما حدث من إراقة الدماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه، وكان يخشى أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك».

ولم يسكت إسماعيل الأزهري بالطبع على تصرفات صلاح سالم واتصالاته السرية المتشعبة في السودان وسياسته في توزيع الأموال والرشاوى، خاصة بعد أن أصبح الأزهري وكبار مؤيديه هدفًا لحملة ضارية شنتها عليهم جميع وسائل الإعلام المصرية التي كانت تتبع صلاح سالم باعتباره وزيراً للإرشاد، ولذا انبرى للدفاع عن نفسه أمام الرأي العام السوداني ورد الكيل كيلين لصلاح سالم، فأخذ يهاجم سياسته في محاولة تمزيق وحدة السودان وسياسته في بعثرة أموال الشعب المصري على طائفة من المنتفعين وأدعياء السياسة الذين لا وزن لهم مما أفسد الضمائر والذمم، كما هاجم النظام العسكري الذي ينتمي إليه صلاح سالم هجومًا قاسيًا.

وفي إحدى خطبه التي ألقاها على حشود غفيرة من الجماهير قال: «أنا لحم أكتافي من مصر وأنا وصلت هناك لابسًا حذاء كاوتش، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر؟» وأجابته الجماهير بهدير أشبه بالرعد وهي تصيح (لا . . لا).

وسرعان ما أثر الفشل الذي منيت به سياسة صلاح سالم في السودان على مكانته في مجلس قيادة الثورة، وبدأت علاقته تسوء بعبد الناصر بعد أن كان من أقرب المقربين إليه وخاصة

حينما استخدمه هو وشقيقه جمال سالم في خلال أزمتي فبراير ومارس 1954 كأداة لتجريح محمد نجيب والتهجم عليه داخل مجلس الثورة وخارجه، ولكن محمد نجيب كانت قد تمت تنحيته عن منصبه في 14 نوفمبر 1954 وفقد صلاح بالتالي الدور الذي كان يلعبه لصالح عبدالناصر وانتفت من ثمّ الحاجة إليه، وعلى العكس أصبح وجوده في مجلس الثورة عنصر إزعاج ومضايقة بالنسبة لزملائه نظراً لحدة مناقشاته وشدة عصبيته بالإضافة إلى عبارات التهكم والاستهزاء التي كان يرمي بها بعضهم من وقت لآخر.

وشعر صلاح بمدى ما لحق مركزه من تدهور حينما سافر مع الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية ضمن الوفد الذي يرأسه عبدالناصر إلى مؤتمر باندونج في إندونيسيا في منتصف أبريل 1955، فقد عامله عبدالناصر خلال المؤتمر ببرود وتجاهل إلى الحد الذي جعله يشكو إلى بعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة عقب انتهاء المؤتمر وعودته إلى القاهرة لسوء معاملة عبدالناصر له، إذ لم يعره أثناء المؤتمر أي اهتمام، ولم يشركه في أي عمل، ويبدو أن عبدالناصر قد أدرك متأخراً أن معظم التقارير والبيانات التي كان يبعث بها إليه صلاح سالم عن أحوال السودان كانت مليئة بالمغالطات والمعلومات الكاذبة.

وكان الأمر الذي يبعث على العجب أن صلاح سالم اعترف بنفسه لجمال عبدالناصر أثناء انفراده به في مكتبه يوم 25 أغسطس 1955 بعد أن وصل مركز مصر في السودان إلى أسوأ حال أن المعلومات التي كان يرسلها إليه لم تكن تمثل الحقيقة هناك، وكان من ضمن هذه المعلومات المضللة ما أذيع من دار الإذاعة ونشر بالصحف المصرية من أن عدد أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب الاتحادي الذين حضروا الاجتماع برئاسة محمد نور الدين والذي قرروا فيه فصل الأزهري من الحزب كان 198 عضواً من 300 عضو وهو العدد الكامل للهيئة، بينما الحقيقة أن الذين حضروا الاجتماع كانوا 89 عضواً فقط، أي أن الأقلية هي التي قامت بفصل رئيس الحزب، واعترف صلاح سالم لعبد الناصر، أنه كان فيما مضى كارتًا رابحًا بالنسبة لمصر ولكنه أصبح اليوم كارتًا محروقًا.

وفي محاولة أخيرة يائسة من صلاح سالم لإنقاذ موقفه المزعزع اعتزم صلاح الاتصال

بالحزب الشيوعي السوداني وهو الحزب الذي لم يدخله في حساباته من قبل، فقام بالاتصال ببعض كبار الشيوعيين في مصر لإقناعهم بالسفر إلى السودان للاتصال بزعماء الحزب الشيوعي السوداني كي يؤيدوا دعوة الاتحاد مع مصر، وفي يوم 20 أغسطس استدعى صلاح سالم من سجن القناطر ومن سجن (أبو زعبل) أربعة من الشيوعيين المعتقلين وهم الدكتور يوسف إدريس وإبراهيم عبدالحليم وفتحي خليل والفنان زهدي، وقد استقبلهم في مكتبه بوزارة الإرشاد بقصر عابدين وقتئذ، وكان المعتقلون الأربعة في أسوأ حال من الإنهاك النفسي والبدني بسبب المعاملة البعيدة عن الإنسانية التي كانوا يعاملون بها داخل السجن مما دفعهم إلى الإضراب عن الطعام.

وأبدى صلاح سالم استنكاره لما جرى لهم في السجن واتصل أمامهم هاتفيًا بزكريا محي الدين وزير الداخلية طالبًا منه حسن معاملتهم في السجن، وقدم لهم صلاح سالم أثناء الزيارة تحليلاً للموقف السياسي في السودان، وانتقد نفسه نقدًا ذاتيًا بسبب اضطراره إلى إتباع أسلوب حكام ما قبل الثورة أي أسلوب دفع الأموال والرشاوى لاجتذاب المؤيدين للاتحاد مما أدى إلى ازدياد تردي الموقف. وحاول صلاح سالم إغراء الشيوعيين الأربعة بالسفر إلى السودان وتأكيده لهم أن سياسة مصر تغيرت إلى الخط الاشتراكي وإلى توثيق علاقتها بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، وأن الخطوات تتخذ حاليًا للإعداد لحياة ديموقراطية سليمة في البلاد وأن الشيوعيين المعتقلين سيفرج عنهم في القريب، وغادر الأربعة مكتب صلاح سالم بعد أن منحهم حريتهم لمدة أسبوع كي يفكروا في اقتراحه بالسفر إلى السودان ويتشاوروا مع زملائهم بالخارج، ولكن قبل أن يمر الأسبوع ويحل الموعد المحدد للقاء كان صلاح قد تقدم باستقالته إلى مجلس قيادة الثورة وانتهت كل علاقة له بالسودان، وكانت فكرة سفر الشيوعيين إلى السودان للاتصال بالحزب الشيوعي السوداني كي يقوم بتأييد اتحاد السودان مع مصر فكرة خاطئة من جميع الوجوه، فلم يكن صلاح سالم يدرك الموقف السياسي في السودان على حقيقته، وهو أن الشيوعيين في السودان أكثر تأييدًا لاستقلال السودان من المهدي والأزهري، وأن الحزب

الشيوعي السوداني قد تحالف مع حزب الأمة برغم تناقض مبادئ الحزبين تحالفًا مؤقتًا لحين حصول السودان على استقلاله، فضلاً عن أن الفكرة كانت غير موفقة وتدل على مدى تخبط سياسة صلاح سالم وأخطائه القاتلة؛ إذ كيف يمكن للشيوعيين في السودان إسداء العون لمصر في قضية الاتحاد بينما تمتلئ السجون المصرية بالشيوعيين وتجري معاملتهم معاملة غير إنسانية، واكتشف صلاح سالم أخيرًا أنه كان مخدوعًا بينما اكتشفت مصر مدى الخداع الذي منيت به طوال فترة الانتقال بالسودان بسبب سياسة صلاح سالم الخاطئة والمضللة.

هل كان صلاح سالم كبش الفداء لانفصال السودان عن مصر:

كان صلاح سالم بلا شك من أبرز الشخصيات في مجلس قيادة الثورة، فقد كان يتمتع بقدر وافر من الذكاء والحيوية والجلد الدائب على العمل والمقدرة على إقناع سامعيه، ولكن إلى جانب ذلك كان يتميز بعصبيته الزائدة وصراحته الموجعة في كثير من الأحياء وبحدة مناقشاته وعنفها، ومن أبرز الصفات التي عرفت عنه تطرفه الحاد في حبه للأشخاص أو في كراهيته لهم، وهي نفس طريقته في تعامله مع القضايا والأمور فلم يكن يعرف الوسط في عواطفه أو في معاملاته، ولذا لم يصادفه التوفيق كثيرًا في عالم السياسة التي يحتاج دائمًا إلى قدر كبير من الدهاء والمرونة والكياسة.

وبسبب طيبة قلبه المفرطة وصراحته الزائدة كان ما في داخل قلبه على لسانه، ولم يكن يستطيع إخفاء انفعالاته أو التحكم في مشاعره، ويبدو هذا بوضوح في بعض ما رواه عنه عبداللطيف البغدادي في مذكراته، فقد روى أنه عندما التقى به في القيادة العامة يوم السبت 27 فبراير 1954 في لحظة إعلان الإذاعة عن عودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية بعد أزمة فبراير 1954 أخذ صلاح سالم في البكاء بكاءً مرًّا لشعوره بالهزيمة، وعندما زاره البغدادي في مقر إقامته المؤقت باستراحة القناطر الخيرية في آخر أغسطس 1955 عندما اعتكف هناك في إثر تقديم استقالته، وعاتبه على إفشائه سر صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر لأحد الصحفيين المصريين.. رد عليه صلاح قائلاً: «أنا آسف أنا قلت لكم إن لساني فالت وطلبت منكم أن

تمنعوا النساء من زيارتي» وفي حديث هاتفي جرى بينه وبين البغدادي في 28أغسطس 1955 في إبان أزمة استقالته قال للبغدادي إن عبدالحكيم عامر اتصل به وأبلغه أنه سيزوره ولكنه لا يود أن يرى أحداً من أعضاء مجلس الثورة، فقد أصبح لا يطيق أحداً منهم بعد ما طعنوه من الخلف.

كان صلاح سالم أشبه بالبركان الثائر وقت غضبه، فإذا ما هدأت ثورته أصبح وديعًا طيب القلب كأنه طفل صغير.. وبرغم اختلاف الناس في الحكم على سياسته وعلى تصرفاته وعلى طريقة تعامله مع الآخرين، فإن أحداً لا يختلف قط على وطنيته الصادقة وإيمانه القوي العميق بقضية الاتحاد بين مصر والسودان، التي لم تلبث أن أصبحت محور حياته وقضية عمره التي كرّس جهده ووقته في سبيل تحقيقها وقامر على نجاحها بمستقبله السياسي كله.

وإذا كان التوفيق قد جانبه وتحقيق الاتحاد قد فشل فإن ذلك يرجع إلى عوامل عديدة بعضها كان متعلقًا بطبيعة شخصيته المندفعة الحادة التي تريد الوصول إلى الهدف قفزاً دون التفكير كما يقضي المنطق في الوسيلة التي يمكن بها إزالة الموانع والعقبات أولاً، وبعضها كان يتعلق بعوامل خارجية لم يكن لصلاح ـ كما يقتضي الإنصاف ـ أي دخل فيها، ولا جدال في أنه أمر يدعو إلى الرثاء أن تتسبب قضية السودان في القضاء على كيان صلاح سالم ومستقبله وفي إبعاده نهائيًا عن المسرح السياسي، وهو الذي كان يعتقد أن هذه القضية سوف ترفعه إلى ذروة المجد حتى ذكر البعض أن صلاح سالم قد امتد طموحه إلى الحد الذي جعله يتخيل أنه سيكون الرئيس لذلك الاتحاد المنتظر بين مصر والسودان عندما يتم إعلانه.. هذا وقد خصص عبد اللطيف البغدادي في الجزء الأول من مذكراته باباً كاملاً من ثلاثين صفحة وهو الباب السادس (من صفحة 273 إلى صفحة 303) واختار عنوانًا : استقالة صلاح سالم وأسبابها)؛ ولولا أن البغدادي كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ويعتبر بالتالي ضمن المسئولين عن تصرفات هذا المجلس.. لكان الأجدر به أن يستبدل هذا العنوان بعنوان آخر أكثر دقة وتعبيراً عن الواقع هو: (كيف تخلص مجلس قيادة الثورة من صلاح سالم؟) ولم يكن صلاح سالم هو

الضحية الأولى لمجلس قيادة الثورة، فقد سبق للمجلس خلال العامين الأولين للثورة التخلص من أربعة ضباط من أعضائه من بينهم رئيس المجلس نفسه. . ومن سخرية القدر أن صلاح سالم كان أشد زملائه حرصًا وأكثرهم تصميمًا على ضرورة إبعاد هؤلاء الأربعة من السلطة وعزلهم من المجلس وأعنف الأعضاء في تجريحهم والتهجم عليهم. . وهم يوسف منصور صديق وعبدالمنعم أمين وخالد محيي الدين وأخيرًا محمد نجيب.

ولكن الدائرة لم تلبث أن دارت، وإذا بصلاح سالم الذي كان السلاح البتار في يد عبدالناصر والذي استطاع بمساعدته استئصال شأفة من يريد التخلص منهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة، يواجه نفس المصير التعس الذي لقيه زملاؤه الذين سبقوه ليصبح هو الضحية الخامسة، وكانت الظروف مهيأة تمامًا للتخلص من صلاح سالم بعد أن ضاق معظم الأعضاء ذرعًا بذلك العضو المشاكس داخل المجلس، الشديد العصبية وصاحب الأسلوب الساخر اللاذع وعبارات النقد القاسية في مناقشاته والذي لم يسلم من لسانه أحد من أعضاء المجلس.

لقد كانت قضية اتحاد السودان مع مصر هي القضية التي أكسبت صلاح سالم ـ المسئول الأول في مصر عن شئون السودان ـ ما كان يتمتع به من شهرة ونفوذ، وكان لوسائل الإعلام التي كانت تتبعه كوزير للإرشاد دور كبير في خداع الشعب المصري بفضل تزييفها للحقائق، فقد أعطته الأمل الكاذب في قرب إعلان السودان اتحاده مع مصر، ولكن الحقيقة المرة لم تلبث أن تكشفت، وأصبح قرب إعلان السودان لاستقلاله وابتعاده عن عقيدة الاتحاد مع مصر في دولة وادي النيل أمرًا محتمًا نتيجة للسياسة المصرية الخاطئة التي اتبعت في السودان، وكان لها أسوأ أثر على الشعب السوداني، لذا كان لابد من إيجاد كبش الفداء الذي يتحمل مسئولية فشل هذه السياسة وضياع الاتحاد المنشود، والذي ستحل عليه بلا شك نقمة الشعب المصري ولعناته.

ولم يكن هناك أحق ولا أجدر من صلاح سالم بتحمل هذه المسئولية الخطيرة أمام الشعب، فقد ارتبط اسمه في أذهان الجماهير بالسودان والتصق به التصاقًا لا فكاك منه، وهكذا

وجد مجلس قيادة الثورة أن سقوط صلاح سالم وتنحيته عن جميع مناصبه هي أقل تضحية يمكن للمجلس تقديمها للشعب الذي خدعوه طويلاً وأوهموه بقرب تحقيق الهدف الذي تعلقت به آماله وارتبطت به أحلامه وهو إعلان دولة وادي النيل التي سوف تضم القطرين الشقيقين مصر والسودان، في حين أن ذلك كله لم يكن إلا سرابًا خادعًا ووهمًا كبيرًا زيفته له وسائل الإعلام دون أي سند من الحقيقة أو الواقع.

ولقد سجل عبداللطيف البغدادي في الباب السادس من مذكراته التطورات العجيبة التي وقعت في الأيام الستة الحاسمة (من يوم الخميس 25 إلى يوم الثلاثاء 30 أغسطس 1955) والتي انتهت بقبول مجلس قيادة الثورة استقالة صلاح سالم من جميع مناصبه، وهي بلا شك قصة مثيرة تحتاج إلى كثير من التمعن في وقائعها إذ إنها تحمل في ثناياها جوانب على أبلغ درجة من الأهمية والخطورة.

ومن سوء حظ صلاح سالم أن الأسبوع الحاسم الذي تمكن خلاله مجلس الثورة من الإطاحة به كان شقيقه جمال سالم غائبًا فيه عن مصر في رحلة بالهند وإندونيسيا، ونظرًا لأن صلاح لم يكن يستطيع حضور الجلسات التي عقدها المجلس لمناقشة الاستقالة التي اضطر إلى تقديمها، فقد أصبح الطريق ممهدًا للتخلص منه بلا أية مشاكل حادة أو اصطدامات شائكة، ففي غياب الأخوين سالم اللذين كان معظم أعضاء المجلس يخشون شدة عنفهما وحدة لسانيهما، أخذ معظم الأعضاء يبدون آراءهم بصراحة وحرية وبدون أي حرص أو حرج في وجوب استقالة صلاح والتخلص منه فورًا.

وتبدأ القصة بانعقاد مجلس الثورة في مساء يوم الخميس 25 أغسطس 1955 بناء على طلب من صلاح سالم لكي يعرض على المجلس موقف مصر من الاتحاد مع السودان، وقد حضر الجلسة كل الأعضاء عدا أنور السادات لوجوده في بور سعيد وجمال سالم لوجوده بالخارج.

ويبدو أن المجلس أراد الاستنارة بآراء بعض الخبراء في شئون السودان قبل أن يستمع إلى رأي صلاح سالم، حتى يكون على بينة من الحقيقة، ولذا استدعى اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق والمهندس خليل إبراهيم مدير الري بالسودان، وبعد أن قام الخبيران بشرح الموقف في السودان باستفاضة خلصا إلى أن الأمل في اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفًا للغاية وليس هناك من حل سوى إعلان استقلال السودان.

وإزاء الانتقادات المريرة التي وجهها الخبيران ضد السياسية المصرية الخاطئة التي اتبعت في السودان مما أوصل الوضع هناك إلى هذه الحالة السيئة تصرف صلاح سالم التصرف المنتظر منه في مثل هذه الحالة، فلم يكد الرجلان ينصرفان حتى أخذ يبحث عن قلم ليكتب به استقالته من جميع مناصبه.

ويتضح من ذلك أن فكرة الاستقالة لم تخطر على ذهن صلاح قبل انعقاد الجلسة وإلا لكان قد أحضر معه استقالته مكتوبة، وبعد كتابته الاستقالة طلب صلاح من عبدالناصر أن يجتمع به على انفراد في مكتبه ودام الاجتماع بعض الوقت، ويبدو أن صلاح سالم اعتقد أنه يستطيع بدهائه أن يغرر بعبد الناصر، فتقدم إليه باقتراحين أولهما أن يعلن المجلس استقلال السودان فوراً، وكان الاقتراح الثاني أن يسافر عبدالناصر في اليوم التالي مباشرة إلى الخرطوم ليعلن بنفسه أمام البرلمان السوداني استقلال السودان، وبذا يصبح هو بطل هذا الاستقلال، وكان هذا الاقتراح في الواقع اقتراحا ماكراً وفخًا محكمًا، ففي حالة تنفيذه سيتسنى لصلاح سالم الإفلات من المأزق الذي وقع فيه والتنصل من مسئولية فشل السياسية المصرية في السودان بينما يتورط عبدالناصر بدلاً منه ويظهر أمام الشعب المصري بأنه هو سبب الانفصال ويتحمل أمام التاريخ وزر ضياع الاتحاد.

ولم يقدر صلاح أن دهاء عبدالناصر يفوق دهاءه بمراحل، ولذا صدقه حينما أظهر له موافقته على اقتراحيه في الوقت الذي اتفق معه على أن تقتصر استقالته على مناصبه التنفيذية فقط كوزير للإرشاد ووزير للدولة لشئون السودان، على أن يبقى عضوا بمجلس قيادة الثورة حفاظًا على وحدة المجلس.

وعندما عاد المجلس إلى الانعقاد قدم صلاح إلى المجلس استقالته من الوزارة فقط حسبما اتفق مع جمال، ثم عرض على زملائه الاقتراحين اللذين سبق له تقديمهما لعبد الناصر في اجتماعهما الانفرادي بعد أن أوضح لهم أن عبد الناصر قد وافق عليهما، ولم يشأ المجلس مناقشة استقالة صلاح في حضوره ولذا تقرر تأجيل البت فيها إلى أن يعطي صلاح للمجلس صورة عن الوضع في السودان. وكانت الصورة التي أعطاها لزملائه صورة كئيبة سوداء خاصة حينما أبدى لهم خشيته من أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك لاعتقادهم أنه هو شخصيًا المتسبب في ثورة الجنوب وفي الدم الذي أريق بين أهل الشمال وأهل الجنوب، وبذل صلاح جهدًا كبيرًا في محاولة إقناع زملائه بالموافقة على اقتراحيه حتى يظهر أن الاستقلال منحة من مصر بدلاً من أن يأخذه السودانيون قسرًا عند تقرير المصير مادام الجميع هناك مجتمعين على الاستقلال ورفض الاتحاد مع مصر، وذكر كذلك أن سفر جمال إلى الخرطوم كي يعلن بنفسه أمام البرلمان استقلال السودان سيجعله بطل هذا الاستقلال، ولم يتقبل المجلس اقتراحي صلاح سالم نظرًا للصدمة التي من المنتظر أن تحيق بالشعب المصري الذي صورت له وسائل الإعلام كذبًا أن الاتحاد على وشك الإتمام، وكان الرأي الذي اتفق عليه أنه لابد من عمل التمهيد اللازم للرأي العام في مصر قبل إعلان استقلال السودان والسعي إلى محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين البلدين، وأن يترك السودانيون ليقرروا هم الاستقلال عند تقرير المصير، وطلب صلاح سالم من المجلس أن يستمع إلى مساعده في شئون السودان النقيب محمد أبو نار، ولم تختلف الصورة التي أعطاها أبو نار للمجلس عن الصورة السوداء التي أصبحت راسخة في أذهان أعضائه عن حقيقة الوضع في السودان وضياع أي أمل في الاتحاد، وفي إثر ذلك انسحب صلاح من الاجتماع حتى يقرر المجلس ما يراه بشأنه دون حرج.

صلاح سالم يوجه أخطر اتهام لعبد الناصر:

لم يكد يخرج صلاح سالم من غرفة الاجتماع حتى كشف عبد الناصر سر ما دار بينه وبين

صلاح خلال جلستهما الانفرادية، وكان أخطر ما ذكره لهم أن صلاح اعترف له أن المعلومات التي كان يرسلها إليه لم تكن تمثل الحقيقة وأنه أصبح كارتًا محروقًا بالنسبة لمصر، وأسفر عبدالناصر عن حقيقة موقفه من صلاح الذي حرص على عدم إظهاره في وجوده، فرغم تظاهره لصلاح خلال اجتماعهما الانفرادي بموافقته على اقتراحيه فإنه أوضح لأعضاء المجلس معارضته التامة لهما، وذكر أن سفره إلى الخرطوم لإعلان استقلال السودان سوف ينتج عنه خسائر جسيمة بالنسبة لشخصه داخل مصر، وعبر عبدالناصر بوضوح عن سخريته من هذا الاقتراح حين أنهى حديثه بقوله: إن من الأفضل له في هذه الحالة التوجه من الخرطوم إلى الكونغو بعد إعلان الاستقلال وعدم العودة إلى مصر، وعرض عبدالناصر بعد ذلك استقالة صلاح، وانقسم المجلس بشأنها إلى فريقين، الأول: وكان يتكون من ثلاثة أعضاء هم البغدادي وكمال حسين وحسن إبراهيم، وكان من رأيهم الاكتفاء بتنحية صلاح عن منصبه كوزير دولة لشئون السودان وأن يظل وزيراً لوزارة الإرشاد القومي على أساس أن صلاح لم يكن إلا منفذًا لسياسة مجلس الثورة في السودان ولم تكن سياسته وحده، وإن كان قد أخطأ في التنفيذ فليس هناك داع لأن يستقبل من كل مسئولياته التنفيذية.

ولكن الفريق الثاني وهو الأغلبية وكانوا أربعة أعضاء هم عبدالناصر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبدالحكيم عامر أصروا على قبول استقالته من السلطة التنفيذية كلها، وأبدى عبدالناصر رغبته في أن يتولى هو بنفسه مسألة السودان بدلاً من صلاح على الرغم من أنه يعلم على حد قوله أنها مسألة فاشلة.

وفي صباح اليوم التالي ـ الجمعة 26 أغسطس 1955 ـ اجتمع مجلس الثورة عدا السادات وجمال سالم، وخلال هذا الاجتماع فجر صلاح سالم قضية خطيرة كان من المفترض أن تثير اهتمام المجلس وتصرفه عن النظر في أي موضوع آخر سواها، فقد ذكر صلاح أنه اكتشف بأدلة ملموسة أن قوى مصرية رسمية تعمل ضده في السودان وتنفذ مخطط الانفصال، وكان أخطر ما في الأمر أن صلاح سالم بيّن أن عبدالناصر كان يعلم بهذا التصرف ولكنه لم يؤاخذ أحدًا من القائمين به.

وكان ما ذكره صلاح يتلخص وفقًا لما أورده البغدادي بالحرف في الصفحة 278 من مذكراته «أن هناك سياسة أخرى تدعو إلى استقلال السودان وأن جمال عبدالناصر يؤيد هذه السياسة وأراد صلاح أن يثبت وجهة نظره فأورد هذه الأمثلة متهمًا بها ثلاثة مسئولين مصريين هم: حسين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام بالسودان، والقائمقام (العقيد) عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان والقائمقام (العقيد) حمدي عبيد رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان. وطالب صلاح المجلس بأن يوجه الاتهام إليهم، وأن يستمع إلى أقوالهم في هذا الشأن، وهو نفسه لن يحضر هذا الاجتماع أثناء مواجهتهم وأن علاقته بمجلس الثورة ستتحدد في المستقبل على ضوء ما سيتخذه من إجراءات ضدهم، وقد أوضح أن استقالته مشروطة بتغيير السياسة وذلك بإعلان استقلال السودان فورًا، وانصرف أعضاء المجلس بعد استماعهم إلى هذا الحديث من صلاح على أن يجتمعوا ثانية في مساء نفس اليوم أي الجمعة 26 أغسطس 1955».

والأمر الذي يبعث على الدهشة أن البغدادي لم يسجل في هذا الجزء من مذكراته رد فعل عبدالناصر تجاه هذه التهمة الشنعاء التي وجهها إليه صلاح سالم علانية أمام أعضاء مجلس الثورة، وهي أنه يؤيد السياسة الانفصالية التي يتولى أمرها المصريون الثلاثة الكبار المسئولون عن تنفيذ سياسة مصر في السودان، مما كان يعني أن هناك جبهتين رسميتين في مصر تعمل إحداهما على إتمام الاتحاد بين مصر والسودان، بينما تعمل الجبهة الأخرى على استقلال السودان وتشجيع المسئولين السياسيين السودانيين على السير في اتجاه الانفصال، وكان واجب أعضاء مجلس الثورة يقتضي منهم أن يشكلوا لجنة تحقيق محايدة على مستوى عال . . للتحقيق في الحال مع الموظفين الثلاثة الكبار الذين وجه إليهم صلاح سالم الاتهام، وأن يمثل هؤلاء أمام اللجنة للإدلاء بأقوالهم وأن يطلب من صلاح الحضور ليواجههم بنفسه بالوقائع والأدلة الملموسة التي سبق له ذكرها للمجلس، وكم كنا نتمنى لو كان البغدادي قد سجل في هذا الجزء من مذكراته تلك الأمثلة التي أوردها صلاح سالم أمام المجلس كأدلة اتهام وإدانة ضد

هؤلاء الثلاثة، ولكن البغدادي للأسف أغفل ذلك الأمر ـ رغم أهميته البالغة ـ ولا يمكن له التحجج في هذا الشأن بضعف الذاكرة فقد ذكر في مقدمة مذكراته أنها عبارة عن يوميات كان يكتبها في مذكراته بعد عودته من عمله كل يوم، فلماذا أغفل هذا الأمر المهم بالذات؟

وبدلاً من التحقيق العاجل الذي كان من المفترض أن يقرره مجلس الثورة في هذا الاتهام الخطير، نجد أن المجلس قد اجتمع ثانية في مساء يوم 26 أغسطس وحضر هذا الاجتماع السادات بعد عودته من بور سعيد وطلب من المجلس الاستماع إلى الأستاذ قاسم جوده الصحفي بجريدة الجمهورية الذي كان قد زار السودان وعاد منذ فترة بسيطة، وكان من ضمن الأقوال التي أدلى بها قاسم جودة أمام المجلس ما يؤيد اتهامات صلاح سالم التي وجهها في الصباح، فقد قال إن الناس في السودان يعتقدون أن هناك جبهتين تعملان في مسألة الاتحاد مع السودان جبهة جمال عبدالناصر وجبهة صلاح سالم، ولم يخرج باقي شرحه عما تم للمجلس سماعه من قبل، ولم يستدع المجلس سوى شخصين فقط من الثلاثة الذين وجه صلاح سالم اتهاماته ضدهم وهما عبدالفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبري، إذ إن الشخص الثالث وهو العقيد حمدي عبيد رئيس أركان القوات المصرية بالسودان كان موجوداً وقتئذ في مقر قيادته بالخرطوم، وبناء على طلب المجلس شرح الاثنان حقيقة الأوضاع في السودان والأسباب التي جعلت الحزب الاتحادي يتحول من دعوته إلى الاتحاد مع مصر إلى الدعوة إلى الاستقلال، وأكدا أنه لا أمل يرجى في الاتحاد بل سيطالب السودانيون كلاً من مصر وبريطانيا بإعلان استقلال السودان بعد يوم 21 نوفمبر 1955 وهو اليوم المحدد لجلاء الجيش المصري والجيش البريطاني عن السودان، وعندما انتهى المجلس من نقاشه معهما أخطرهما عبد الناصر بالاتهامات الخطيرة التي نسبها إليهما صلاح سالم، ونفى الاثنان بالطبع تلك التهم مؤكدين أنهما لم يعملا إلا لتحقيق الاتحاد مع السودان لأنهما مرتبطان بسياسة الدولة.

وعلى الرغم من أن الاتهام الذي وجهه صلاح سالم إلى المسئولين الثلاثة الكبار كان اتهامًا خطيرًا لأنه كان يعني أن هؤلاء الثلاثة ينفذون سرًّا سياسة تشجيع الانفصال التي تخالف

السياسة الرسمية المعلنة للدولة والتي تهدف إلى اتحاد السودان مع مصر، وبذا يكونون قد ارتبكوا جريمة الخيانة لوطنهم، فإن مجلس الثورة لم يتخذ القرار الواجب اتخاذه في مثل هذا الموقف، وهو تشكيل لجنة تحقيق محايدة على مستوى عال للتحقيق في الحال مع هؤلاء المسئولين الثلاثة، واستدعاء صلاح سالم ليواجههم بنفسه بالوقائع والأدلة الملموسة التي بنى على أساسها اتهامه، والتي سبق له ذكرها أمام المجلس أثناء اجتماعه في الصباح، لكي يمكن للمجلس على ضوء ما سيجري من تحقيق حسم هذه القضية البالغة الأهمية والخطورة.

ولم يسجل البغدادي في هذا الباب من مذكراته للأسف ما إذا كان مجلس الثورة قد اقتنع ببراءة المسئولين الكبار الثلاثة من التهم التي نسبها إليهم صلاح سالم أو لم يقتنع، وترك القراء فريسة للشك والحيرة، إذ لو كان المجلس قد اقتنع ببراءتهم فلماذا قد أصدر قراره بعد يومين من لقائه مع اثنين منهم وهما عبدالفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبري، بأن يستقيل حسن وتقبل استقالته فورًا، وعلى مبدأ استقالة حسين ذو الفقار أيضًا على أن يترك الأمر لعبد الناصر ليختار من سيحل محله لأنه عضو في لجنة الحاكم العام، وما دام المجلس لم يقتنع بسلامة موقفهما بدليل أنه قرر تنحيتهما عن منصبيهما كما جرى. . فلماذا لم يتم أي تحقيق معهما لمعرفة الشخص الذي كان يوجههما لتنفيذ السياسة الانفصالية في السودان، والتي كانت تتعارض مع سياسة الدولة التي كان صلاح سالم يشرف على تنفيذها وهي سياسة الاتحاد مع السودان؟إن المراكز المرموقة التي تقلدها فيما بعد الثلاثة الذين وجه إليهم صلاح الاتهام تؤكد أنهم كانوا يتمتعون بثقة عبدالناصر، وإلا لما ظفروا بهذه المناصب الكبرى التي نالوها والتي تدل على أن الدولة قد كرمتهم وكافأتهم.

وعقب الاستماع إلى المعلومات التي أدلى بها الخبراء المصريون بشئون السودان الذين استدعاهم المجلس واستمع إلى شرحهم لحقيقة الوضع في السودان في ثلاث جلسات متتالية يومي الخميس 25 والجمعة 26 أغسطس استقر رأي المجلس على عدم إعلان استقلال السودان من جانبه حتى لا تحدث صدمة للرأي العام في مصر، واتفق على ضرورة عمل التمهيد اللازم

لذلك قبل إعلان هذا الاستقلال، ونظراً لأن الأمل في الاتحاد حسبما قرر الخبراء المصريون قد أصبح واهياً، لذا رأى المجلس السعي إلى تحقيق أية رابطة أو نوع من التعاون بين البلدين، مع ترك الأمل في إقامة الاتحاد المنشود للأجيال القادمة لتعمل هي على تحقيقه.

وأبدى عبدالناصر في هذه الجلسة تراجعه عن الرغبة التي أبداها من قبل أثناء اجتماع المجلس مساء اليوم السابق أي في 25 أغسطس، وهي أن يتولى بنفسه قضية السودان وعلّل ذلك بأنها قضية فاشلة، وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلاً، وحتى يمكنه من جهة أخرى الدفاع أمام الرأي العام عن سبب فشل الاتحاد مع السودان دون أن يكون هو نفسه متورطًا في مسئولية هذا الفشل، وأوضح للمجلس أنه سيعمل على إقناع الرأي العام في مصر أن انسحاب بريطانيا من السودان يعتبر في حد ذاته نجاحًا كبيراً للسياسة المصرية، كما طلب عبدالناصر من المجلس أن تترك له حرية اختيار الشخص الذي سيكلف بقضية السودان بدلاً من صلاح سالم.

صلاح سالم يعلن عن المؤامرة الكبرى:

بدأ مجلس الثورة بعد ذلك في مناقشة استقالة صلاح سالم للمرة الثانية، وكان رأي السادات ـ الذي عاد من بور سعيد ـ وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين هو قبول الاستقالة التي قدمها من مناصبه التنفيذية كوزير للإرشاد ووزير دولة لشئون السودان، ولكن البغدادي أوضح للمجلس أن استقالة صلاح فجأة بدون أية مقدمات فضلاً عن أنها هزة للنظام فإنها بمثابة إعلان عن فشل قضية اتحاد مصر مع السودان، وسوف تزيد من تشدد المسئولين السودانيين الذين سيعتبرون استقالة صلاح اعترافًا ضمنيًا من مصر بالموافقة على استقلال السودان، مما سوف يقضي على الأمل الضعيف الباقي في إمكانية تحقيق الاتحاد، وقد أيد البغدادي كل من عبدالحكيم عامر وحسن إبراهيم، واقترح عبدالناصر بعد اقتناعه برأي البغدادي أن يمنح المجلس صلاح سالم إجازة بدلاً من قبول استقالته، وقال إنه من المتوقع أن المسئولين السودانيين سوف يعلمون بهذه الإجازة، وربما يدفعهم ذلك إلى السعي للاتصال

بمجلس الثورة فإن رأى المجلس منهم استعداداً للتفاهم معه فيمكن السير معهم في اتجاه جديد في محاولة لاستعادة الثقة بين الطرفين، أما إذا ظلوا على موقفهم الحالي فينبغي أن يعود صلاح ثانية ويستمر في مهمته.

وبعد أن وافق مجلس الثورة على رأي عبدالناصر أخذ في مناقشة الإجراءات التي سوف تتخذ مع كل من عبدالفتاح حسن وحسين ذو الفقار واتفق على أن يعطي لعبدالفتاح حسن إجازة أيضًا، ورئي تأجيل اتخاذ إجراء مع حسين ذو الفقار بحكم أنه عضو في لجنة الحاكم العام بالسودان، وتم تكليف البغدادي وحسن إبراهيم بإبلاغ قرارات المجلس إلى صلاح سالم بعد أن انتهى اجتماع المجلس قرب الفجر.

ولم يطق صلاح صبراً حتى يحضر إليه البغدادي وحسن إبراهيم لإبلاغه بقرارات المجلس عند ظهر السبت 27 أغسطس كما كان الاتفاق، فقد بادر هو بالاتصال هاتفيًا بالبغدادي في العاشرة صباحًا وكان البغدادي ما يزال في غرفة نومه وأصر صلاح على معرفة قرارات المجلس في الحال، وعندما أبلغه البغدادي بالإجازة التي منحها المجلس له نظراً لما لحق به من تعب وعناء ثار وقال «صلاح سالم يأخذ إجازة ـ لا يمكن أوافق على هذا أبدًا»، وعندما ذهب البغدادي وحسن إبراهيم إلى استراحة القناطر الخيرية التي كان يقيم فيها صلاح بصفة مؤقتة وجدا عنده السفير السوفيتي، وكانا يتحدثان معًا في مسألة السودان، وقد شاهدا السفير يهديه في نهاية الزيارة بعض الكتب الروسية التي أتضح لهما أن (صلاح) مهتم بها أشد الاهتمام، وأنبأهما صلاح أنه اتصل بعبد الناصر هاتفيًا عقب الاتصال الذي تم بينه وبين البغدادي، وأن عبدالناصر أكد له قرار المجلس بمنحه الإجازة فأبدى له صلاح اعتراضه عليه.

وبذل البغدادي وحسن إبراهيم جهدهما لمحاولة تهدئه صلاح وإفهامه أن هذه الإجازة ما هي إلا فترة استجمام بالنسبة له، وأنها فرصة لكسب الوقت والوصول إلى الحل المناسب، ولكنه ظل مصراً على موقفه من معارضته للإجازة، وأكد أن استقالته مرتبطة بإعلان استقلال السودان فوراً.

وقد سجل البغدادي في الباب السادس من مذكراته واقعة اتهام جديدة وجهها صلاح سالم تزيد من خطورتها عن الواقعة التي وجهها أثناء اجتماع مجلس الثورة صباح اليوم السابق 26 أغسطس 1955 وكانت في هذه المرة ضد عدد من كبار المسئولين في الدولة، فقد أورد في الصفحتين 284 و 285 من الجزء الأول من مذكراته ما يلي بالحرف:

«وقام صلاح واتصل بجمال عبدالناصر هاتفيًا وكان في حالة عصبية شديدة وقال له: إن البغدادي وحسن موجودان عندي الآن، لابد أن تعلم أن هناك مؤامرة كبرى تدبر لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان، ويشترك في هذه المؤامرة بعض المسئولين من داخل مجلس الثورة نفسه ومن خارجه، وأن الذي سيؤدي بالبلاد إلى التهلكة هو زكريا محيي الدين وعلى صبري وبكرة تعرف أنني قلت لك هذا، وأن علي صبري سينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز بعد ما طلبت أنا اشتراك روسيا في لجنة تقرير المصير، ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم، وكيف يثقون في كلام صحفي لا يعرف شيئًا عن السودان، وكل ما أمضاه هناك 24 ساعة في الخرطوم (كان يقصد قاسم جودة الصحفي بجريدة الجمهورية) وكيف يبت المجلس في هذه المسألة وهو لا يعرف دقائقها؟ واستطرد قائلاً: إنه يلمس اتحاد السودان مع مصر كما يلمس جمال عبد الناصر نفسه تمامًا، وقد اتهم أنور السادات أيضًا بالاشتراك في هذه المؤامرة (المزعومة) وذلك لإرساله قاسم جوده إلى السودان وذاكرا أن قاسم جودة قد أدلى بتصريح هناك على أنه موفد من قبل أنور السادات وذاكرا أن قاسم جودة قد أدلى بتصريح هناك على أنه موفد من قبل أنور السادات لمعرفة حقيقة الوضع بالسودان لإبلاغها إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وبعد أن انتهى صلاح من حديثه مع جمال أبلغنا أنه يطلب منا أن نذهب إليه، ولكن الصمت كان قد خيم علينا بعد حديث صلاح عن تلك المؤامرة (المزعومة) والتي تحاك ضد اتحاد مصر مع السودان».

وبهذا الاتهام الجديد أصبح معرفة حقيقة اتجاهات السياسة المصرية بالنسبة للسودان في تلك الآونة أمرًا يدعو إلى الحيرة والشك، فإن صلاح سالم لم يكتف بتوجيه الاتهام إلى أكبر ثلاثة مسئولين عن تنفيذ السياسة المصرية في السودان، وهم حسين ذو الفقار صبري

وعبدالفتاح حسن وحمدي عبيد بأنهم يقومون بتنفيذ سياسة تهدف إلى فصل السودان عن مصر بتأييد وتشجيع عبدالناصر الذي كان يتولى وقتئذ ـ بعد تنحيه محمد نجيب ـ رئاسة مجلس الوزراء، بل نراه ولم تكد تمر 24 ساعة فقط على ذلك الاتهام وفي خلال حديث هاتفي مع عبدالناصر بحضور البغدادي وحسن إبراهيم يوجه اتهامًا جديدًا أشد خطورة من الاتهام الأول، وهو أن عضوين من مجلس قيادة الثورة هما زكريا محيي الدين وأنور السادات وثالثًا يشغل أخطر منصب بجوار عبدالناصر وهو على صبري مدير مكتبه للشئون السياسية مشتركون في تنفيذ مخطط أمريكي بريطاني هدفه منع اتحاد السودان مع مصر، والتخلص من صلاح سالم بعد أن طالب بإشراك روسيا في لجنة تقرير المصير بالسودان.

وقبل أن نسرد للقراء المناقشات التي دارت في مجلس قيادة الثورة بشأن ما يتبع مع صلاح سالم بعد أن علم أعضاء المجلس بالاتهامات الجديدة التي وجهها صلاح إلى بعض أعضائه، يهمنا أن نوضح أن البغدادي قد أبدى في مذكراته رأيه الصريح في هذه التهم عندما وصف المؤامرة التي تحدث عنها صلاح سالم في كل مرة يأتي فيها ذكرها بأنها (المزعومة)، مما يوحي للقراء بأن اتهامات صلاح لم تكن إلا مجرد تهيؤات وادعاءات لا أساس لها من الواقع، ولم يدل بها إلا نتيجة لما أصبح يعانيه من إرهاق نفسي وضغط عصبي بسبب المأزق الحرج الذي كان يواجهه وقتئذ بعد فشل سياسته في السودان.

اتصالات عبدالناصر السرية التي زعم صلاح سالم أنه كشفها:

عند ظهر السبت 27 أغسطس 1955 عقد اجتماع مصغر في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة حضره عبدالناصر وكمال الدين حسين وعبدالحكيم عامر وكذا البغدادي وحسن إبراهيم عقب لقائهما مع صلاح سالم باستراحة القناطر الخيرية، وقص البغدادي على زملائه كل ما جرى بينه وبين صلاح سالم سواء أثناء الحديث الهاتفي أو عند لقائه معه وبرفقته حسن إبراهيم، وكيف أصر صلاح سالم على رفض تنفيذ قرار المجلس بمنحه إجازة إذ إنها في نظره تعني الاستقالة، وتحدث عبدالناصر من بعده عن المؤامرة الكبرى التي أبلغه صلاح عنها، وفي

أثناء الاجتماع فوجئ الحاضرون بحضور صلاح سالم دون سابق إخطار، ويتضح لنا مما ورد في مذكرات البغدادي ـ الباب السادس ـ أن غرض صلاح من حضوره كان إبراز المستندات التي تثبت وجود تلك المؤامرة الكبرى التي أعلن عنها، فقد أطلع عبدالناصر وزملاءه الحاضرين على برقية من صحفي لبناني يدعى جبران حايك كان موجوداً بالسودان منذ فترة قريبة بدعوة من الحكومة السودانية، وكانت مرسلة منه إلى يحيى الفضلي أحد الوزراء السودانيين بحكومة إسماعيل الأزهري، وأبلغه فيها أنه قد تم له خلال اللقاء الذي عقده مع عبدالناصر عرض وجهة نظرهم وإطلاعه على حقيقة الموقف بالسودان، وأن مجلس الثورة في مصر اجتمع إثر هذا اللقاء لمدة عشر ساعات، وطمأنهم في نهاية البرقية خيراً، وأنه سيرسل إليهم التفاصيل فيما بعد.

كما قرأ صلاح سالم على زملائه الخمسة الحاضرين ما تضمنته نشرة المخابرات المصرية الواردة من مكتبها بالسودان والمؤرخة في 24 أغسطس 1955 عن الشائعة التي سرت هناك من أن صلاح سالم سيتنحى عن مسألة السودان ليتولاها أنور السادات بدلاً منه، وقد ربط صلاح بين هذه المعلومات وبين إرسال السادات الذي كان يتولى الإشراف على جريدة الجمهورية وقتئذ أحد محرريها، وهو قاسم جودة إلى السودان، وقد كان الأمر المتوقع بعد أن أطلع صلاح سالم زملاءه على برقية الصحفي اللبناني جبران حايك أن يسجل لنا البغدادي في مذكراته رد فعل عبدالناصر إزاء هذه البرقية التي ثبتت قيامه باتصالات سرية بشأن مسألة السودان بدون علم صلاح سالم أو مجلس قيادة الثورة، ولكن كما جرى بالنسبة للاتهام الصريح الذي وجهه صلاح سالم مباشرة إلى عبدالناصر أثناء اجتماع مجلس الثورة صباح 26 أغسطس 1955 بأنه يؤيد السياسة الانفصالية في السودان التي يتولى تنفيذها المصريون الثلاثة عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار وحمدي عبيد وإغفال البغدادي ذكر أي رد فعل لعبدالناصر للدفاع عن نفسه ضد هذا الاتهام الخطير، نجد أن الموضوع قد تكرر مرة أخرى بحذافيره، فلم نقرأ كلمة واحدة في هذا الجزء من مذكرات البغدادي تشير إلى أن عبدالناصر حاول إيضاح موقفه أمام زملائه أو

تبرير مثل هذه الاتصالات الخفية التي قام بها بشأن السودان بعيداً عن دائرة مجلس الثورة، ومتجاهلاً إشراك المسئول الأول عن القضية وهو صلاح سالم فيها، واكتفى عبدالناصر بعد أن انتهى صلاح من عرض مستنداته بسؤاله عن أسماء الذين يتهمهم من أعضاء مجلس الثورة في هذه المؤامرة، ولاشك أن هذا السؤال كان قمة في البراعة والدهاء من عبدالناصر، فقد تمكن من مداراة موقفه الحرج أمام زملائه ـ بعد أن كشف صلاح سر البرقية ـ بتحويل مجرى الحديث فجأة إلى وجهة أخرى، وسرعان ما انساق صلاح سالم بنيته السليمة إلى الاتجاه الذي يريده عبدالناصر ونسى موضوع برقية الصحفي اللبناني جبران حايك تمامًا، ومضى بشن هجومه ضد أنور السادات، وكذا ضد على صبري الذي اتهمه بأنه يقوم بتنفيذ السياسة الأمريكية البريطانية التي تستهدف هدم صلاح وإبعاده عن مسألة السودان بعد أن اقترح إشراك روسيا في لجنة تقرير المصير.

ويبدو لنا من تسلسل الأحداث كما وردت في الباب السادس من مذكرات البغدادي مدى حنق عبدالناصر وغضبه الشديد على صلاح سالم بعد هذه الاتهامات الصارخة التي كالها له مرتين أمام زملائه، فلم يكد ينتهي صلاح من توجيه اتهامه ضد السادات وعلى صبري حتى ظهرت مشاعر عبدالناصر الحقيقية التي حرص على إخفائها من قبل، فقد سأل صلاح في غضب: «ألست أنت الذي اقترحت إعلان استقلال السودان وذكرت أنك أصبحت كارتًا محروقًا، ومن أنك ستختفي نهائيًا من عالم السياسة؟ كما صرحت لي بأنك كنت تخفي عني بعض المعلومات التي تشير إلى سوء الموقف في السودان؟».

ومما يدعو إلى العجب أن يشن عبدالناصر هذا الهجوم القاسي على صلاح سالم دون أن يدافع عن نفسه بعبارة واحدة ضد التهم الجسيمة التي وجهها إليه صلاح سالم والتي تدل على موقفه الغريب في مسألة السودان.

وبعد ظهر السبت 27 أغسطس انعقد مجلس الثورة بحضور ثمانية من أعضائه وغاب عن الجلسة الأخوان سالم فقط، وقرأ البغدادي في بدء الاجتماع الاستقالة الثانية التي كان صلاح

قد تقدم بها عند حضوره المفاجئ عند الظهر والتي طلب فيها سحب استقالته الأولى لتكون استقالته هذه المرة من مناصبه التنفيذية ومن مجلس قيادة الثورة معًا، وقد سجّل في هذه الاستقالة اتهامه لبعض المسئولين بالعمل ضد اتحاد مصر والسودان، ولكنه لم يذكر أيا من الأسماء التي ذكرها من قبل، وعقب قراءة الاستقالة طلب عبدالناصر من أعضاء المجلس إبداء آرائهم وكرر البغدادي وجهة نظره التي شرحها في الاجتماع السابق، وهي رد الفعل السيئ المنتظر حدوثه لدى الرأي العام في مصر عقب إعلان الاستقالة، بسبب عدم التمهيد لها واستبعاد أي أمل ما يزال باقيًا من جهة اتحاد السودانيين المعارضين لقيام الاتحاد وازدياد تطلعهم إلى إعلان الاستقلال، وكان واضحًا من المناقشات التي دارت في المجلس أن أغلبية الأعضاء مقتنعون برأي البغدادي.

وعندما أدرك عبدالناصر حقيقة اتجاه المجلس تدخل في النقاش الدائر بطريقة تدل على مدى تصميمه على التخلص من صلاح سالم. ووفقًا لما سجله البغدادي في الصفحة 288 من مذكراته الجزء الأول قال عبدالناصر: «إن المسألة أصبحت أجسم مما نتصور، وهي اتهام بعض أعضاء المجلس بالخيانة وكذلك مدير مكتبي، ومعروف أنه مدير المكتب للشئون السياسية، ومعنى هذا أنني أيضًا أنفذ سياسة الأمريكيين والإنجليز، والمسألة أصبحت اليوم مسألة صلاح والمجلس، وليست مسألة السودان، لأن مسألة السودان أصبحت فرعية الآن بعد فقدان كل أمل في الاتحاد، ويجب أن نتحلل من العواطف ونبحث عن المصلحة؛ وإن رأيي لا يختلف عن رأي البغدادي، ولكنني أرى أن يكون الحل خطوة واحدة بدلاً من خطوتين كما يقترح البغدادي»، ومضى عبدالناصر في خطته لإقناع المجلس بمدى خطورة صلاح سالم الذي أصبح بعد فشل قضية السودان مثل شمشون أي ليس لديه مانع من هدم جدران النظام فوق رؤوس أعضاء مجلس الثورة، وحذر عبدالناصر زملاءه من المعركة الشرسة التي سوف يخوضها النظام في يناير 1956، وهو الموعد الذي سبق لمجلس الثورة إعلانه من قبل كنهاية لفترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات، وأن ذلك يحتاج إلى أن يكون المجلس كتلة واحدة متماسكة حتى

يواجه العناصر المعادية للنظام التي تكتلت كلها ضده، واستحث عبدالناصر أعضاء المجلس على ضرورة الإسراع في إنهاء مشكلة صلاح سالم قبل عودة شقيقه جمال سالم من رحلته في الخارج تلافيًا لأية مشاكل ينتظر حدوثها.

وكان جو مجلس الثورة كما وصفه البغدادي في الصفحة 289 من الجزء الأول من مذكراته مشحونًا ضد صلاح، لأنه جرّح كل شخص فيه بهذه الاتهامات، وكان المجلس على استعداد لإصدار القرار بقبول استقالة صلاح من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية، وذكر البغدادي أن أشد أعضاء المجلس عداء ضد صلاح كانوا زكريا محيي الدين وأنور السادات اللذين ألصق صلاح بهما تهمة التآمر، وكذا جمال عبدالناصر لموقف صلاح من مدير مكتبه علي صبري واتهامه أيضًا بالاشتراك في هذا التآمر، ولكن البغدادي كما أورد في مذكراته كان حريصًا على ألا يتخذ المجلس قراره في هذه الجلسة المشحونة ضد صلاح، ولذا طلب التأجيل بحجة أن المسألة تحتاج من أعضاء المجلس إلى مزيد من التفكير، ووافق المجلس وتم تأجيل الجلسة إلى مساء اليوم التالي، واعتبر أن صلاح سالم مستمر في إجازته.

كيف تم لعبد الناصر التخلص من صلاح سالم؟

روى البغدادي في الباب السادس من الجزء الأول من مذكراته أنه عند ظهر الأحد 28 أغسطس 1955 اتصل به صلاح سالم هاتفيًّا ليسأله عن القرار الذي اتخذه مجلس الثورة خلال اجتماعه مساء اليوم السابق بشأن استقالته، وعندما أوضح له البغدادي أن المجلس لم يصل بعد إلى قرار نهائي وأن عبدالناصر كلّف عبدالحكيم عامر بالإشراف المؤقت على المسائل الخاصة بالسودان، وأن عبدالحكيم سيرجع إليه بالطبع في المسائل المهمة لاستشارته، غضب صلاح وطالب بضرورة تحديد المسئول عن السودان، وإعلان ذلك حتى لا يكون هو مسئولاً عن السودان أمام العالم، إذ إن الحوادث تتغير من ساعة إلى أخرى، وأنه سيضطر للاعتذار للسفير البريطاني الذي طلب مقابلته وإبلاغه بأنه لم يصبح مسئولاً عن السودان منذ يومين.

وبعد فترة قصيرة اتصل صلاح ثانية بالبغدادي، وأبلغه أن عبدالحكيم عامر قد حدثه هاتفيًا وأخطره أنه سيقوم بزيارته في مقر إقامته باستراحة القناطر الخيرية، وذكر صلاح للبغدادي أنه لا يود أن يرى أحدًا من أعضاء مجلس الثورة لأنه أصبح لا يطيق أحدًا منهم بعد ما طعنوه من الخلف.

وكرر صلاح على البغدادي أنه ما يزال مصراً على معرفة هل هو مسئول أم لا؟ وأنه لابد من إعلان اسم المسئول بدلاً منه، وقال صلاح: إنه لا يرضى لنفسه أن يكون (برفانًا) لجمال عبدالناصر الذي عليه أن يواجه الحقيقة أمام مصر والعالم واتهم عبدالناصر خلال حديثه الهاتفي بأنه قد كوّن أحزابًا داخل مجلس الثورة، وركز جميع السلطات في يده، وقبل أن يختتم صلاح مكالمته الهاتفية كرر اتهاماته بالخيانة للأشخاص الذين سبق له توجيه الاتهام لهم من كبار المسئولين بالدولة، وطالب بضرورة محاكمتهم، وعندما رد عليه البغدادي بأنه إذا كان متأكدًا مما يقوله فلماذا لا يعرض هذه الاتهامات على المجلس حتى يجري التحقيق فيها؟ أجابه صلاح ساخراً: «المجلس مين؟ وأخذ في التهكم على بعض أعضائه» ولما طالبه البغدادي بأن يكون واقعيًا رد عليه قائلا: «تنازلوا عن السلطة وجيبوا هيئة تأسيسية لتحكم البلد» وعندما كرر عليه البغدادي نصيحته بضرورة أن يكون واقعيًّا وألا يلقي التهم جزافًا، رد صلاح في انفعال: «ألم تسمع قاسم جودة وما قاله حمدي عبيد له؟ ألم تطلع على البرقية المرسلة من جبران حايك، أليست هذه مستندات ولاّ عاوزين شهود؟ أنتم عايزين تدبحوني ولاّ إيه؟». وفي حوالي الساعة السابعة مساءً اتصل صلاح هاتفيًّا بالبغدادي للمرة الثالثة في اليوم نفسه، وكان في هذه المرة هادئ الأعصاب وذكر له أن عبدالحكيم عامر زاره بعد الظهر وأبلغه أن مجلس الثورة لم يصدر بعد أي قرار بقبول استقالته أو تنحيته عن مسألة السودان، أو حتى إعطاءه إجازة، كما نصحه بمقابله السفير البريطاني في اليوم التالي لمعرفة غرضه من المقابلة.

وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء يوم الأحد 28 أغسطس 1955 اجتمع مجلس الثورة في مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة، وبذل البغدادي جهده لإقناع أعضاء المجلس بأن ما

صدر من اتهامات من صلاح سالم ضد زكريا محيي الدين وأنور السادات يجب ألا يؤخذ مأخذ الجد، لأن هذه هي طبيعة صلاح التي يعرفونها جميعًا، ولمس البغدادي من معظم زملائه عطفهم على صلاح وتأثرهم للحالة التي وصل إليها فيما عدا زكريا والسادات، فقد كانا ثائرين بسبب الاتهام الشائن الذي وجهه صلاح ضدهما.

وعرض البغدادي على المجلس كل ما دار بينه وبين صلاح سالم خلال اتصالاتهما الهاتفية، وبين حالة الإعياء الشديدة التي أضحى صلاح عليها، وأبدى تخوفه من ردود الفعل التي ستحدث داخليًا في حالة إعلانه استقالة صلاح سالم، وإنه لذلك يرى أنه من الأفضل الانتظار إذ إن المدة الباقية على نهاية فترة الانتقال وهي يناير 1956 قصيرة لا تتجاوز عدة شهور، ومادام شكل النظام سيتغير بعدها، لذا فإن من المستحسن الإبقاء على وحدة المجلس حتى ذلك الموعد.

ولكن محاولات البغدادي لتهدئة جو المجلس تجاه صلاح سالم لم تلبث أن اصطدمت بتصميم عبدالناصر على ضرورة إقصاء صلاح عن السلطة مستغلاً في ذلك ما صدر من أقوال خلال الزيارة التي قام بها عبدالحكيم عامر وبرفقته أحمد أنور قائد البوليس الحربي له في استراحة القناطر الخيرية بعد ظهر نفس اليوم، فقد أخذ صلاح كعادته بتناول بعض أعضاء المجلس بأسلوبه الساخر ويبدي تهكمه واستهزاءه بهم، وعندما بدأ عبدالحكيم عامر بعد انتهاء حديث البغدادي في إبلاغ المجلس ما جرى بينه وبين صلاح سالم من أحاديث خلال الزيارة التي قام بها له في استراحة القناطر منذ بضع ساعات قاطعه عبدالناصر وطالبه بأن يذكر للمجلس كل ما قاله صلاح عن زملائه، لأن أحمد أنور (قائد البوليس الحربي) والذي كان برفقته أخطره بجميع التفاصيل، وعندما سكت عبدالحكيم محرجًا حتى لا يكون سببًا في الوقيعة بين صلاح وباقي زملائه استأنف عبدالناصر حديثه، ونقل لأعضاء المجلس كل ما قاله صلاح عن بعضهم من تهكم واستهزاء بهم، مما جعل الذين تناولهم صلاح بتهكمه يثورون ضد صلاح، مؤكدين أنه لا يمكنهم التعاون معه بعد ما صدر منه في حقهم، وأوضح عبدالناصر

للمجلس بعد ذلك أن مسألة السودان قد انتهت، لأن مجلس النواب السوداني سيجتمع مباشرة في العاشرة من صباح اليوم التالي ليقرر إجراء الاستفتاء على تقرير المصير، مما يعني قرب إعلان استقلال السودان، واستطرد قائلاً: إن ذلك هو السبب في طلب السفير البريطاني مقابلة صلاح سالم للاتفاق معه بهذا الشأن، نظرًا لأن هناك اتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان (تم توقيعها في 12 فبراير 1953 كما أسلفنا)، وأكد عبد الناصر في نهاية حديثه أن المشكلة الآن لم تعد مشكلة السودان، بل أصبحت مشكلة صلاح سالم، ولابد من حل عاجل لها، وبناء على اقتراح من عبدالناصر وافق مجلس الثورة بالإجماع على إعطاء صلاح سالم إجازة مفتوحة مع عدم إعلان هذا القرار، كما وافق المجلس بعد ذلك على أن يستقيل عبدالفتاح حسن، وأن تقبل استقالته، وكذا على مبدأ استقالة حسين ذو الفقار صبري، ولكن نظرًا لأنه عضو في لجنة الحاكم العام ـ فلقد ترك الأمر لعبد الناصر ليختار العضو الذي سيحل محله، وتم الاتفاق بين أعضاء المجلس على أن يتولى عبدالناصر مسألة السودان بدلاً من صلاح سالم على أن يعاونه زكريا محيي الدين نظرًا لأنه لديه في المخابرات العامة التي يتولى رئاستها جهازًا خاصًا بالسودان، وكلف البغدادي بإبلاغ صلاح سالم بقرارات المجلس، وتحدد يوم الثلاثاء 30 أغسطس موعدًا لاجتماع المجلس لبحث السياسة التي ستتبع مستقبلاً في قضية السودان، ولم يكد البغدادي يصل إلى منزله في الساعة الثانية صباحًا حتى اتصل به صلاح سالم هاتفيًا وطلب منه إبلاغه بقرار المجلس بشأن استقالته، وأصر ـ برغم محاولات البغدادي تأجيل ذلك الأمر إلى الصباح ـ على ضرورة إبلاغه القرار فورًا، وعندما أبلغه البغدادي بقرار المجلس بإعطائه إجازة مفتوحة نظرًا لشدة اجهاده سأله عن الشخص الذي سيتولى مسئولية السودان بدلاً منه، ولما أبلغه أنه عبدالناصر تساءل عما إذا كان هذا القرار سيتم إعلانه، ولما أجابه البغدادي بالنفي اشتدت ثورته وقال إنه لابد من إعلانه حتى يخلي مسئوليته من قضية السودان أمام العالم.

وهدّد صلاح بأنه في حالة عدم الإعلان عن القرار في نفس الليلة، فإنه سيدعو في الصباح إلى مؤتمر صحفي ليعلن هو بنفسه هذا القرار على الصحفيين، واستمهله البغدادي بعض

الوقت ليعاود الاتصال به ثانية بعد عرض الأمر على عبدالناصر، وعندما أخطر البغدادي عبدالناصر هاتفيًا بمطلب صلاح من ضرورة إعلان قرار المجلس بتنحيته عن مسألة السودان في تلك الليلة وجد عبد الناصر أن من المستحيل تلبية طلبه، لأن ذلك يستدعى إعادة عرض الموضوع على مجلس الثورة، ورفض أن يدعو المجلس للانعقاد قبل الموعد الذي سبق تحديده وهو يوم الثلاثاء 30 أغسطس، وبناء على اتفاق مع عبدالناصر اتصل البغدادي بصلاح هاتفيًا كما وعده ولكن ليبلغه بعدم تمكنه من الاتصال بعبدالناصر، ولفت نظره بأن الساعة قد اقتربت من الثالثة صباحًا مما يعني أن جميع الصحف قد تم طبعها وفي طريقها إلى التوزيع.

وعند ظهر يوم الاثنين 29 أغسطس 1955 قام البغدادي وحسن إبراهيم بزيارة صلاح سالم باستراحة القناطر الخيرية، وكان صلاح خلال هذه الزيارة في شدة المرح، وأخذ يضحك من كل قلبه وهو يصف لزميليه ما سبق أن قاله لعبد الحكيم عامر عندما زاره في اليوم السابق عن رأيه في بعض أعضاء المجلس، وهو ما ذكره عبدالناصر لأعضاء المجلس أثناء الجلسة التي عقدت مساء اليوم السابق نقلاً عن العقيد أحمد أنور قائد البوليس الحربي الذي كان برفقة عبدالحكيم أثناء الزيارة.

وبعد أن استعرض صلاح أمام زميليه البغدادي وحسن إبراهيم الخدمات التي أداها للسودان وذكر أن أمريكا وبريطانيا قد تمكنتا أخيرًا من إبعاده عن المسرح السياسي بسبب مطالبته بإدخال روسيا وأوكرانيا في لجنة تقرير المصير للسودان، وبعد أن عمل على الإفراج عن الشيوعيين المسجونين بمصر وحاول ترحيلهم إلى السودان للاتصال بالحزب الشيوعي هناك، وبعد أن اتفق مع السفير السوفيتي على أن تمد بلاده مصر بالأسلحة مقابل القطن والأرز من مصر، واختتم صلاح حديثه قائلاً: «على العموم لقد ذقت الأمَرَّيْن في مسألة السودان وما قاسيته في الشهر الأخير لا يمكن لأحد أن يتصوره ولم أكن أترك مكتبي يوميًّا قبل الثالثة أو الرابعة صباحًا ولم أكن أرى أولادي حتى في العيد رغم بكائهم رغبة منهم في رؤيتي».

وفي مساء الثلاثاء 30 أغسطس 1955 اجتمع مجلس الثورة في الموعد المحدد، ولم يحضر

الجلسة عبدالحكيم عامر لسفره إلى غزة وجمال سالم لاستمرار وجوده بالخارج، وأبلغ البغدادي أعضاء المجلس بناء على طلب عبدالناصر بمضمون الحديث الذي دار بين صلاح وبينه هو وحسن إبراهيم خلال زيارتهما له عند ظهر اليوم السابق باستراحة القناطر، واختتم كلامه بإبلاغهم بالمطالب الستة التي كلفه صلاح بعرضها على المجلس، وقد سجلها البغدادي في الصفحتين 295 و 296 من الجزء الأول من مذكراته كما يلي:

1ـ أخذ قرار من المجلس بقبول استقالته من مجلس الثورة ومن الوزارة مع إعلان ذلك، لأن الخبر لابد سينتشر ولا داعي لإخفائه.

2ـ أن تتخذ الإجراءات لصرف معاشه (125 جنيها) لأنه لا يرغب أن يظل يتقاضي مرتب الوزير.

3ـ أن يسمح له مؤقتًا بالاحتفاظ بمسكنه في معسكر العباسية وكذا الاحتفاظ بالسيارة الحكومية.

4ـ أن يسمح له بالبقاء في استراحة القناطر الخيرية بعض الوقت وأن يسمح لأولاده بأن يظلوا معه بها بعد عودتهم من الإسكندرية، وأن يدفع عنه ثمن الوجبات بالاستراحة لأنه مدين بمبلغ 2500 جنيه.

5ـ أن تمنع الناس من زيارته لأنه لسانه (فالت) ولأنه سيتكلم ولا داعي لأن يضار أحد بسببه.

6ـ لا يرغب في أن يزوره أحد من أعضاء الثورة فيما عدا البغدادي وحسن إبراهيم.

وتكلم عبدالناصر بعد البغدادي مباشرة وأبلغ المجلس أن مصطفى أمين حضر إليه بعد منتصف الليل في اليوم السابق وأبلغه أن صلاح هلال الصحفي بأخبار اليوم في خلال زيارة قام بها لصلاح سالم صباح اليوم نفسه في استراحة القناطر الخيرية أنبأه صلاح بنبأ البعثة العسكرية المصرية التي سافرت إلى الاتحاد السوفيتي لشراء أسلحة لمصر، وأفصح عبدالناصر عن حقيقة نواياه العدائية ضد صلاح سالم عندما عقب على رواية مصطفى أمين له بقوله: إن هذه خيانة من صلاح ويجب أن يحاسب عليها، وفي سبيل إثبات اتهامه حاول أن يربط بين كشف صلاح

سالم لذلك السر للصحفي المصري يوم 29 أغسطس وبين التصريح الذي أدلى به جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي يوم 30 أغسطس في المؤتمر الصحفي الذي عقده والذي أشار فيه إلى أن لديه معلومات وثيقة بأن الاتحاد السوفيتي قد عرض بيع أسلحة إلى بعض الدول بالشرق الأوسط، مما لا يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي، وفضلاً عن أن تصريح دالاس لا يمكن من الوجهة المنطقية أن يكون نتيجة لنبأ أفضى به صلاح سالم لصحفي مصري في استراحة القناطر قبل ساعات معدودة من عقد المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الأمريكي في واشنطن، فمن الثابت أن عبدالناصر قام بإبلاغ السفير الأمريكي بالقاهرة بصفقة الأسلحة السوفيتية لمصر قبل حوالي شهرين من موعد تصريح فوستر دالاس، فقد سجل البغدادي في الصفحة 202 من الجزء الأول من مذكراته ما يلي بالحرف: «وقام جمال عبدالناصر بإبلاغ السفير الأمريكي بالقاهرة هنري بايرود في يونيو 1955 بوجود عرض من روسيا لبيع سلاح لنا وعلى أننا سنضطر لقبوله إن لم نتمكن من الحصول على احتياجاتنا من السلاح من الولايات المتحدة» وبالطبع قام السفير الأمريكي بإبلاغ حكومته في الحال بهذا النبأ ، وبذا يكون من الظلم اتهام صلاح سالم بالخيانة وإذاعة أسرار الدولة، وانتقل مجلس الثورة بعد أن نجح عبدالناصر في شحن الجو ضد صلاح إلى مناقشة موضوع استقالته، وحاول البغدادي أن يظهر الفرق بين عامل العاطفة الذي يدفعه إلى المطالبة ببقاء صلاح في المجلس وبين عامل المصلحة العامة الذي يجعل من المتعذر التعاون بين صلاح وبين أعضاء المجلس بعد أن اتهم البعض منهم بالخيانة والتآمر، وبعد أن استهزأ وتهكّم على البعض الآخر، ولهذا اقترح البغدادي بقاء صلاح في إجازة حتى يناير 1956 للحفاظ على وحدة المجلس لحين انتهاء فترة الانتقال، واتفق رأي السادات وحسين الشافعي ـ اللذين كانا من ضمن من تناولهم صلاح بتهكمه واستهزائه أثناء زيارة عبدالحكيم عامر له، على أن الجروح التي أصابهما بها صلاح عميقة، وأن التعاون معه أصبح مستحيلا، واقترح حسن إبراهيم اختصار عدد أعضاء المجلس إلى العدد الذي يمكنه التفاهم معًا على أن يستقيل الباقون، وبعد نقاش طويل وافق المجلس في النهاية على قبول

استقالة صلاح سالم من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية، كما وافق على طلباته الستة التي قدمها للمجلس فيما عدا استمراره في مسكنه داخل معسكر العباسية، فقد تقرر أن يسكن بالمدينة خارج الثكنات.

وفي يوم الأربعاء 31 أغسطس قام البغدادي بناء على تكليف من المجلس بزيارة صلاح سالم حيث أخبره بقرارات المجلس، وبهذا طويت صفحة صلاح سالم في مسألة السودان نهائيًا، وتم اختفاؤه عن المسرح السياسي إلى الأبد.

كيف تعامل مجلس قيادة الثورة مع قضية الاتحاد مع السودان ؟

كان من الخطأ بلا شك أن يعهد مجلس قيادة الثورة إلى صلاح سالم بعد فترة وجيزة من قيام ثورة 23 يوليو 1952 بقضية السودان، فقد كان في ذلك الوقت شابًا لم يتجاوز الثانية والثلاثين من عمره، قليل الخبرة والتجارب وكان معروفًا أن قضية السودان تعد من أخطر القضايا بالنسبة لمصر، وكانت هي الصخرة التي تحطمت عليها دائمًا المفاوضات بين مصر وبريطانيا، ويكفي أن هذه القضية قد أعيت الدهاة المخضرمين من السياسيين المصريين قبل الثورة أمثال: سعد زغلول ومصطفى النحاس ومحمد محمود والنقراشي وإسماعيل صدقي، ولم يكن لصلاح سالم رغم مولده في بلدة سنكات السودانية أية صلات سابقة بالسودان، فلم تسنح له الفرصة لزيارته أو للخدمة هناك كضابط عقب عقد معاهدة 1936 كما جرى لبعض زملائه في مجلس الثورة مثل عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، ولم يكن له أصدقاء أو معارف من السودانيين كي يحدثوه عن شئون بلادهم.

وقد اعترف صلاح سالم بأنه لم يقرأ في حياته قبل ثورة 23 يوليو عن السودان سوى كتابين، أحدهما اجتذبه عنوانه وكان عن الصيد والمغامرات في غابات جنوب السودان لعطا اثنا سيوس، والآخر لتشرشل بعنوان (حرب النهر).

وقد ارتبط صلاح سالم بقضية السودان مصادفة وعن غير قصد، فقد كان في بداية الثورة

يعمل هو وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين مديرين لمكتب اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ، وتصادف أن تلقى صلاح سالم مكالمة هاتفية من المقدم عبد الفتاح حسن الياور المصري للحاكم العام البريطاني في الخرطوم (وهو المنصب الذي جد عقب معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا)، وأبلغه عبد الفتاح حسن أن بعض الجنود السودانيين الذين سبق تجنيدهم في الجيش المصري وسرحوا منه وعادوا إلى بلادهم قد تظاهروا ضد مصر لعدم حصولهم على مكافأة ترك الخدمة، وبادر صلاح سالم باعتباره المشرف على شئون القوة المصرية المرابطة في السودان ووفقًا لطريقته الخاطفة في إصدار القرارات بإصدار الأمر بصرف هذه المكافآت فورًا.

ومنذ هذا اليوم رسم القدر مصير صلاح سالم ومستقبله، فقد ارتبط شخصيًا بقضية السودان والتصق اسمه بها لمدة تبلغ نحو ثلاث سنوات، وكما كانت قضية السودان في البداية سببًا في بزوغ نجم صلاح سالم وازدياد نفوذه وذيوع شهرته كانت في النهاية هي سر انهياره، وخاتمة المطاف بالنسبة لجميع المناصب التي كان يتولاها، بل كانت سببًا في القضاء على مستقبله السياسي بأكمله.

هذا ولم يتبع مجلس قيادة الثورة الأسلوب الحكيم في التعامل مع قضية السودان برغم أهميتها الحيوية بالنسبة لمصر، فلم يكن يتابع تطوراتها أو يناقش السياسة التي ينبغي انتهاجها بشأن السودان كهيئة جماعية كما كان الشأن في معظم القضايا الداخلية والخارجية، وإنما ترك مسألة السودان لصلاح سالم وحده يتصرف في معالجتها كما يشاء وفقًا لآرائه ومبادراته، وتبعًا لما تمليه عليه ظروف الموقف باعتباره وزير الدولة لشئون السودان.

وبرغم أن البغدادي ذكر في الصفحة 276 من الجزء الأول من مذكراته وهو في معرض الدفاع عن صلاح سالم أنه لم يكن إلا منفذًا لسياسة المجلس في السودان ولم تكن تلك السياسة هي سياسته وحده، فإن واقع الحال يدل على خلاف ذلك تمامًا ولا جدال في أن صلاح سالم كان ينفرد وحده برسم وتنفيذ السياسة المصرية في السودان دون تدخل من أي جهة

أخرى، ويمكن إدراك ذلك من مذكرات البغدادي نفسه فقد خلت هذه المذكرات من تسجيل أي اجتماعات لمجلس الثورة تم عقدها من أجل بحث قضية السودان، أو لرسم السياسة التي ينبغي اتباعها حياله، أو لمعرفة حقيقة الأوضاع هناك إلا اعتباراً من يوم 25 أغسطس 1955 وهو اليوم الذي بدأت فيه أزمة استقالة صلاح سالم التي استمرت لمدة ستة أيام، والتي انتهت بقبول المجلس استقالته من جميع مناصبه، ومنها بالطبع منصبه كوزير دولة لشئون السودان.

وكان الاتجاه الواضح لمجلس الثورة هو ضرورة أن توكل مسئولية قضية السودان إلى شخص واحد فقط ليكون مسئولا عنها من جميع النواحي دون أي تدخل من المجلس في أعماله، وليس أدل على ذلك من أن صلاح سالم تولى وحده مسئولية الإشراف على مسألة السودان حوالي ثلاث سنوات (منذ أغسطس 1952 حتى 30 أغسطس 1955)، وعندما تمت تنحيته عن مسألة السودان وقبول استقالته من جميع مناصبه تم الاتفاق بين أعضاء المجلس على أن يتولى عبدالناصر بنفسه هذه المسألة بدلا من صلاح سالم، ونظرا لكثرة مشاغله باعتباره رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء ـ بعد تنحية محمد نجيب ـ لذلك كلف زكريا محي الدين بمعاونته لأن لديه في المخابرات العامة التي يتولى رئاستها جهازاً خاصًا بالسودان، وكان أبعد الأمور عن تفكير مجلس قيادة الثورة إنشاء هيئة مسئولة أو مجلس متخصص لشئون السودان لكي يتعامل مع هذه القضية بأسلوب جماعي بدلا من ترك هذه القضية بمشاكلها المعقدة في يد شخص واحد دائمًا.

ويبدو هذا بوضوح أثناء مناقشة مجلس الثورة أزمة استقالة صلاح سالم وبحث أسباب تدهور موقف مصر في السودان، فقد أورد البغدادي في الصفحة 288 من الجزء الأول من مذكراته ما يلي:

«واقترح عبد الحكيم عامر عمل (Board) مجلس ليتولى مسألة السودان وأن يشترك في هذا المجلس المقترح صلاح سالم ويكون كعضو في مجلس الإدارة المنتدب في الشركات المساهمة وذلك بغرض عمل سيطرة عليه، ولكن المجلس استبعد هذا الاقتراح ولم يوافق عليه».

وبرغم وجود وزارة لشئون السودان يرأس جهازها الإداري العقيد عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، فإن صلاح سالم كان نادرًا ما يعتمد على هذا الجهاز، إذ كان اعتماده في المقام الأول على مدير مكتبه النقيب محمد أبو نار على الرغم من صغر سنه وحداثة رتبته، وقد رافق محمد أبو نار صلاح سالم في جميع زياراته سواء لشمال السودان أو للجنوب، وكان موضع ثقته ومستودع أسراره وممثله الشخصي في أغلب الأحيان في توزيع الأموال والرشاوى لاجتذاب الأعوان والمؤيدين من بين صفوف القبائل والطوائف والأحزاب في السودان، وهي الطريقة التي كان لها أسوأ أثر في نفوس أفراد الشعب السوداني، ومما يدعو إلى الدهشة أن صلاح سالم أثناء بحث مجلس الثورة موضوع استقالته في أواخر أغسطس 1955 وجه اتهامًا صريحًا ـ كما أسلفنا ـ إلى نائبه في وزارة شئون السودان العقيد عبدالفتاح حسن بأنه كان أحد المسئولين المصريين الذين عملوا سرًا لإفشال قضية اتحاد السودان مع مصر، وكان ضمن من شجعوا السياسيين على إعلان الاستقلال، ولاشك في أن هذا الاتهام يوضح مدى التفكك والانحلال داخل وزارة الدولة لشئون السودان، ويدل بجلاء على مدى انعدام التعاون بين الوزير ونائبه.

وقد أثار موقف عبدالناصر بالنسبة لقضية اتحاد السودان مع مصر كثيرًا من الشكوك والتساؤلات، فقد وجه صلاح سالم أمام مجلس الثورة في جلسته الصباحية يوم 26 أغسطس اتهامًا صريحًا إلى ثلاثة من أكبر المسئولين المصريين عن تنفيذ سياسة مصر في السودان بأنهم خانوا الأمانة وعملوا سرًا على تنفيذ مخطط يدعو إلى انفصال السودان عن مصر، وهم عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان وحسين ذو الفقار عضو لجنة الحاكم العام للسودان والعقيد حمدي عبيد رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان، وكان أخطر ما في الأمر أن صلاح سالم اتهم عبدالناصر نفسه بأنه كان مؤيدًا لهذه السياسة، ولم تكد تمر 24 ساعة على هذا الاتهام حتى وجه صلاح اتهامًا ثانيًا أشد خطورة من سابقه، وهو أن عضوين في مجلس قيادة الثورة هما زكريا محيي الدين والسادات وثالثًا يشغل أخطر منصب بجوار

عبدالناصر وهو علي صبري مدير مكتبه للشئون السياسية مشتركون في تنفيذ مؤامرة أمريكية بريطانية تستهدف عدم إتمام اتحاد السودان مع مصر.

ومن تتبع المناقشات التي دارت أثناء اجتماعات مجلس الثورة والتي سجلها البغدادي في الباب السادس من الجزء الأول من مذكراته نجد أن المجلس لم يتخذ التصرف الواجب اتخاذه حيال هذه الاتهامات الخطيرة الموجهة من المسئول الأول عن سياسة مصر في السودان ضد عدد من كبار المسئولين في الدولة، وهو وجوب تشكيل لجنة تحقيق محايدة على مستوى عال يشترك فيها بعض أعضاء مجلس الثورة البعيدين عن الاتهام وبعض رجال القضاء للتحقيق في هذه التهم، ودعوة صلاح سالم لمواجهة أولئك الذين وجه إليهم اتهاماته ومطالبته بالأدلة والبراهين التي بنى على أساسها ادعاءاته ضدهم، وسماع دفاعهم عن أنفسهم، فإذا ما أثبتت التحقيق براءتهم يكون واجب المجلس في هذه الحال محاسبة صلاح سالم على اتهاماته الباطلة، وأن توقع عليه العقوبة التي يستحقها على تهمة القذف، أما إذا ثبتت الإدانة ضد هؤلاء أو ضد بعضهم فإن واجب المجلس في هذه الحالة محاسبتهم وتوقيع العقوبات الرادعة التي يستحقونها على تهمة الخيانة.

ولاشك في أن هذا الإجراء كان أفضل كثيرًا من ترك هذه الاتهامات معلقة دون تحقيق عادل ودون البت في مقدار صحتها أو بطلانها، وبذا تظل سيفًا مصلتًا على مر الزمان على رؤوس الذين وجهت ضدهم مما يتنافى مع أبسط قواعد العدل والإنصاف، ولكن المؤسف أن مجلس الثورة لم يفكر مطلقًا في إجراء مثل هذا التحقيق، بل اكتفى فيما يتعلق بالاتهام الأول بقرار تم له اتخاذه في جلسته مساء يوم الأحد 28 أغسطس، وكان يقتضي بأن يستقيل عبدالفتاح حسن وتقبل استقالته، وعلى أن يستقيل أيضًا حسين ذو الفقار مع إجراء إعلان استقالته إلى حين أن يختار عبد الناصر من سيحل محله في لجنة الحاكم العام.

أما بالنسبة للاتهام الثاني فقد أوضح عبدالناصر لأعضاء مجلس الثورة في جلسته المنعقدة مساء السبت 27 أغسطس 1955 مدى خطورة هذا الاتهام، وقال لهم بصريح العبارة: إن

صلاح سالم اتهم بعض أعضاء المجلس بالخيانة، كما اتهم بذلك أيضًا على صبري مدير مكتبه للشئون السياسية بما يعني أنه (أي عبدالناصر) ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز، وبرغم ما أوضحه عبدالناصر في هذه الجلسة عن مدى خطورة هذا الاتهام فإن أعضاء المجلس لم يعطوه نفس الدرجة من الأهمية ولم ينظروا إليه نفس النظرة التي عبّر عنها عبدالناصر، ولذا لم يكد يجتمع المجلس مساء اليوم التالي الأحد 28 أغسطس حتى تمكن البغدادي من إقناع زملائه أعضاء المجلس بألا يأخذوا اتهامات صلاح سالم ضد زكريا والسادات وعلى صبري مأخذ الجد؛ لأن هذا هي طبيعة صلاح التي يعرفونها جميعًا، وعندما أدرك عبدالناصر مدى نجاح البغدادي في تهدئة ثورة زملائه وامتصاص غضبهم ضد صلاح برغم تهمة الخيانة الشنعاء التي وصم بها بعضهم، استطاع بدهائه استفزازهم واستثارة غضبهم عندما نقل إليهم عبارات التهكم والاستهزاء التي أطلقها صلاح على بعضهم أثناء زيارة عبدالحكيم عامر له في نفس اليوم في استراحة القناطر الخيرية، وهكذا اتضح أن تهكم صلاح واستهزاءه ببعض زملائه من أعضاء المجلس كان أشد وقعا عليهم وأكثر إيلامًا لهم من اتهامهم بخيانة وطنهم.

وبمجرد قبول مجلس الثورة استقالة صلاح سالم من جميع مناصبه في الجلسة التي عقدها مساء يوم الثلاثاء 30 أغسطس 1955 تبخرت كل الاتهامات التي وجهها إلى بعض زملائه وانمحى كل أثر لها في نفوسهم، فقد اقتنع أعضاء المجلس بوجهة نظر البغدادي، وهي ألا يأخذوا اتهامات صلاح صد زملائه على محمل الجد؛ لأن هذه هي طبيعة صلاح التي يعرفونها جميعًا، ولاشك أنه أمر يدعو إلى العجب أن ينظر إلى أقوال صلاح سالم بهذه الخفة والاستهانة وأن يطلب من زملائه ألا يعيرونها اهتمامًا أو وزنًا، بدعوى أن هذه هي طبيعة صلاح وكأنهم كانوا يتعاملون مع شخص أبله غير طبيعي أو يعرفون أنه لا يتمتع بكامل قواه العقلية وسلامة تفكيره، ويبدو أنهم تناسوا أن صلاح سالم كان واحدًا من أبرز أعضاء مجلس الثورة منذ بدء تكوينه، وكان اللسان المعبر عن الثورة بحكم توليه وزارة الإرشاد (الإعلام) وكان المسئول الأول في مصر عن قضية السودان لمدة ثلاث سنوات.

وعقب جلاء القوت البريطانية والمصرية وجدت حكومة السودان أن الأمر أصبح لا يحتاج إلى استفتاء بعد أن تم اتفاق جميع الأطراف السياسية في السودان على معارضة الاتحاد مع مصر، وهكذا أعلنت الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان في 19 ديسمبر 1955 وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة، وخضع مجلس قيادة الثورة في مصر للأمر الواقع، وتم إعلان استقلال السودان رسميًا في أول يناير 1956 ودعى صلاح سالم بصفته الشخصية لحضور احتفالات استقلال السودان، ولكن عندما عرض اقتراح بقبوله كأول سفير مصري في السودان رفض إسماعيل الأزهري هذا الاقتراح بشدة.

كيف حطم مجلس الثورة رمز الاتحاد؟

لم يحرص مجلس الثورة على الاستفادة من أهم شخصية مصرية كان في إمكانها تحقيق الاتحاد بين السودان ومصر وهي شخصية اللواء محمد نجيب، الذي كان القدر قد هيأه بحكم مولده ونشأته وصلاته الوثيقة بالسودانيين ليكون على رأس دولة الاتحاد المصري السوداني بلا جدال، كان محمد نجيب بفضل شعبيته الجارفة في بداية الثورة في مصر والسودان هو الحل السليم لقضية الاتحاد بين البلدين الشقيقين، فقد كان السودانيون يعتبرونه نصف مصري ونصف سوداني، بل إن لون بشرته وملامحه وطريقة نطقه كانت تجعله سودانيًا أكثر منه مصريًا، وكانت علاقة محمد نجيب بالسياسيين السودانيين قبل الثورة قوية وثيقة وكانوا يزورونه في منزله كلما قدموا إلى القاهرة، فقد كان معظمهم من أصدقائه ومعارفه القدماء أو زملاء دراسته في كلية غوردون بالخرطوم.

وفضلاً عن صلاته الطيبة بالسياسيين السودانيين من أنصار الاتحاد مع مصر كانت تربطه أواصر المحبة والاحترام بالسيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة وهو الحزب الذي كان يدعو إلى انفصال السودان عن مصر، وعندما زار السيد المهدي مصر عام 1937 دعاه محمد نجيب ـ وكان وقتئذ برتبة المقدم ـ لتناول الشاي بمنزله في شارع قصر العيني فقبل الدعوة وحضر معه الوفد المرافق له، وكانت هذه هي الزيارة الخاصة الوحيدة التي قام بها في مصر.

وعند حضور السيد المهدي في نوفمبر 1952 في زيارته لمصر وكان محمد نجيب وقتئذ أكبر شخصية في البلاد باعتباره قائد الثورة ورئيس الوزراء توجه محمد نجيب إلى حيث كان ينزل الضيف السوداني الكبير في قصر لطف الله (فندق ماريوت حاليا)، وكان الاحترام الذي قدمه اللواء محمد نجيب رئيس مصر وقائدها وقتئذ إلى السيد المهدي هو نفس ما قدمه المقدم محمد نجيب إليه منذ خمسة عشر عامًا عندما زاره المهدي في بيته بشارع قصر العيني مما جعل لمحمد نجيب منزلة عميقة في نفس السيد المهدي، ولهذا السبب لم يجد محمد نجيب أية صعوبة في الاتفاق مع السيد المهدي خلال زياراته لمصر على أن يقبل حزب الأمة نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير الذي سوف يجري في السودان (إما بإعلان الاستقلال وإما بالاتحاد مع مصر)، وكان السودانيون على اختلاف أحزابهم ومذاهبهم يرحبون أشد الترحيب بأن يتولى محمد نجيب رئاسة الاتحاد في حالة موافقة الشعب السوداني في الاستفتاء على الاتحاد مع مصر، وكان لشخصية محمد نجيب فعل السحر في تطور قضية السودان ذلك التطور السريع المذهل، ففي يوم 2 نوفمبر 1952 تم بالقاهرة وضع ميثاق تأليف الحزب الوطني الاتحادي الذي ضم كل الأحزاب الاتحادية، وفي يوم 12 فبراير 1953 تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا كي يقرر الشعب السوداني مصيره بحرية تامة بعد فترة انتقال ثلاث سنوات يتمتع خلالها السودان بالحكم الذاتي، ويتم جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيه قبل إجراء الاستفتاء، وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية وأعلنت نتائجها في 25 نوفمبر 1953 اتضح أن الحزب الاتحادي قد اكتسح باقي الأحزاب وحصل على أغلبية ساحقة، وقام زعيم الحزب إسماعيل الأزهري بتشكيل أول وزارة في تاريخ السودان، وتم افتتاح البرلمان في مارس 1954، وأصبح إعلان الاتحاد بين مصر والسودان أمرا يترقبه الجميع فور إجراء الاستفتاء.

ولو كان عبدالناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة قد وضعوا صالح الشعبين المصري والسوداني وأملهما المشترك في الاتحاد قبل مطمعهم في الاستئثار بالحكم والانفراد بالسلطة في مصر لما فكروا مطلقًا في التخلص من محمد نجيب الذي أصبح يتولى منذ 18 يونيو 1953 أعلى

ثلاث رئاسات في مصر وهي : رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، وعندما بعث محمد نجيب باستقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم 23 فبراير 1954 لم يكن أعضاء المجلس بغافلين عن تأثير إقصائه عن السلطة على الشعب السوداني .

وقد أوضح صلاح سالم لزملائه الأضرار الجسيمة التي ستحدث نتيجة التخلص من محمد نجيب على وضع مصر في السودان نظراً لمحبة الشعب السوداني له ، ولكن المجلس لم يكترث للعواقب السياسية الخطيرة التي ستنجم بعد استقالة محمد نجيب بالنسبة للوضع في السودان ، وكلف المجلس صلاح سالم بمهمة هبطت بأسهمه في السودان إلى الحضيض ، وهي مهمة تشويه وتجريح محمد نجيب وتلويث سمعته سواء بتصريحاته أمام الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء أو عن طريق بياناته في الإذاعة ، ولكن حملة التهجم الجارحة التي شنها صلاح سالم على محمد نجيب أدت إلى عكس المقصود منها ، ولذا لم يكترث أحد في السودان بالبيان الذي أصدره صلاح سالم إلى شعب السودان ، وخرجت جموع الشعب الحاشدة في الخرطوم وبور سودان وسائر المدن السودانية إلى الشوارع في مظاهرات ضخمة وهي تهتف (لا وحدة بلا نجيب) ، وأرسل زعماء السودان يطلبون من المسئولين في مصر ذهاب محمد نجيب إلى السودان مادام لم يعد رئيساً لجمهورية مصر ، وبادر وفد خاص من السياسيين برئاسة محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادي بالسفر إلى مصر للاطمئنان على سلامة محمد نجيب ، وبرغم مظاهر الحب الجارفة التي أظهرها الشعب السوداني لمحمد نجيب في أزمة فبراير 1954 فإن بريق السلطة وشهوة الاستئثار بالحكم كان أقوى لدى مجلس الثورة من قضية الاتحاد الخالدة بين الشعبين الشقيقين ، ولذا سرعان ما وقعت أزمة مارس 1954 التي انتهت بتنحية محمد نجيب عن كل سلطاته بعد أن أصدر مجلس الثورة قراره في 17 أبريل 1954 بأن يكتفي محمد نجيب برئاسة الجمهورية ، وان يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء ، وفي 14 نوفمبر 1954 صدر قرار مجلس الثورة بإعفائه من منصبه .

وما كان أصدق ذلك السياسي السوداني حينما وصف تأثير تنحية محمد نجيب عن السلطة

على قضية الاتحاد بين مصر والسودان، فقال موجهًا الكلام لمجلس الثورة «إن شعب السودان قد جعل من نجيب رمزًا لوحدة وادي النيل وقد حطمتم هذا الرمز».

* * * * *

obeikandl.com